لجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون – تيارت –
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسـم الحقـوق

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر

بعنوان:

آليات تصنيف المحميات الطبيعية في القانون الدولي والتشريع الداخلي

تخصص: قانون البيئة والتنمية المستدامة

إعداد الطالبين:
-بخلفة عبدالإله
-رزازقي إيهاب

إشراف الأستاذ:
-ميسوم خالد

أعضاء لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة	الرتبـــــــــة	الصفـــــــــة
سانة رابح	أستاذ محاضر	رئـــيـــســـــــــــا
ميسوم خالد	أستاذ محاضر	مشرفا مقررا
مسيب رابح	أستاذ تعليم عالي	عضوا مناقشا
جازولي عبد الرحيم	استاذ محاضر	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2025/2024

شكر و عرفان

قال سبحانه وتعالى: ﴿ وَلَا تَنسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ ۚ ﴾

البقرة "237"

ويقول صلى الله عليه وسلم: " **من لا يشكر الناس لا يشكر الله** "

[رواه أحمد وأبوداوود].

نتقدم برفع أسمى آيات الشكر والامتنان إلى كل من علمنا علما نافعا ولو حرفا، إلى كل من أنار لنا طريق النجاح، إلى جميع الأساتذة الأفاضل...الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة ونخص بالذكر الأستاذ المحترم **"ميسوم خالد"**

الذي أفادني بعلمه مما ساعدنا في إعداد هذا المشروع وإخراجه بهذه الصورة التي اجتهدت أن تكون بأفضل صورة قدر المستطاع.

والشكر أيضا إلى كل من يقرأ هذا البحث بغرض الاطلاع والاستفادة منه.

وشكرا

الإهداء

تحت كل بسمة عريضة وتحت كل لمحة وجيزة وكل نسمة عليلة تحت صداقة حميمة.

وتحت كل راية جمعتنا بكلمة الطيبة.

أهدي ثمرة هذا العمل:

إلى كل من أحب الحقوق وسعى إلى الغوص في غماره

إلى من سقتني نبع حنانها، ورعتني بنور قلبها وتحملت معي صعاب الحياة ، وعلمتني الصبر عند الشدائد وقاسمتني كل لحظة بحلوها ومرها إلى من لا توافيها الكلمات نور عيناي " **أمي الحبيبة**"

أطال الله في عمرها وحفظها لنا وأدامها مثالا نقتدي به في هذه الحياة

إلى ينبوع الرحمة والحنان، معلمي الذي علمني القيم والمبادئ،

فكان مدرستي ومثالي الأعلى في هذه الحياة و لم يبخل عليا بتشجيعاته ونصائحه التي ستظل نور دربي أبي حفظه الله.

إلى من جمعتني بهم المسيرة العلمية وكانوا سندا قويا لمواصلة البحث

وقدموا لي يد العون في كل لحظة

مقدمة

مقدمة

في ظل التحديات البيئية العالمية المتنامية، باتت مسألة الحفاظ على البيئة والتنوع البيولوجي من بين القضايا الحيوية التي تشغل اهتمام المجتمع الدولي. فقد أدى التوسع العمراني غير المنظم، والتلوث، والاستغلال غير المستدام للموارد الطبيعية إلى تدهور النظم الإيكولوجية واختفاء عدد متزايد من الأنواع الحيوانية والنباتية، وفي خضم هذا الوضع البيئي المتأزم، برزت المحميات الطبيعية كإحدى أبرز الوسائل التي اعتمدها المجتمع الدولي للحفاظ على البيئة والتنوع البيولوجي، من خلال تخصيص مناطق طبيعية تتمتع بحماية قانونية خاصة تهدف إلى الحفاظ على مكوناتها البيئية.

وقد أضحت المحميات الطبيعية اليوم أداة أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، كونها تسهم في حماية التراث الطبيعي والأنواع المهددة بالانقراض، إلى جانب دورها في دعم البحث العلمي والتربية البيئية والسياحة الإيكولوجية. ولتحقيق هذه الأهداف، أنشأت الدول والمنظمات الدولية أطرًا قانونية متكاملة تؤطر تصنيف المحميات وتديرها وفق معايير علمية وبيئية دقيقة، وذلك من خلال مجموعة من الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية رامسار، واتفاقية التنوع البيولوجي، وبرنامج اليونسكو للإنسان والمحيط الحيوي.

أهمية الموضوع

تبرز أهمية هذا الموضوع من كونه يمس جوهر العلاقة بين القانون والبيئة، ويعالج مسألة بالغة الحساسية تتعلق بحماية الإرث الطبيعي للبشرية، في زمن تزايدت فيه الأخطار المهددة للتوازنات البيئية. كما أن دراسة الإطار القانوني للمحميات الطبيعية، سواء على المستوى الدولي أو الوطني، تعد خطوة أساسية لفهم مدى فعالية السياسات البيئية المعتمدة، والكشف عن أوجه القصور في النصوص والتطبيقات.

أسباب اختيار الموضوع

جاء اختيار هذا الموضوع لعدة أسباب موضوعية وعلمية، من أهمها:

1. ندرة الدراسات القانونية المتخصصة في موضوع المحميات الطبيعية، مقارنة بالدراسات البيئية والعلمية.
2. أهمية المحميات الطبيعية في السياق الجزائري، حيث تزخر الجزائر بتنوع بيولوجي فريد ومناطق ذات أهمية إيكولوجية كبرى، إلا أن تصنيفها وحمايتها القانونية لا يزالان يواجهان عدة عراقيل.
3. رغبة الباحث في المساهمة في تعزيز الثقافة القانونية البيئية، وتسليط الضوء على أحد أهم أدوات الحماية البيئية التي يجب تفعيلها بفعالية على المستويين التشريعي والمؤسساتي.
4. **الأسباب الذاتية**

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، من بينها:

- تقديم تعريف شامل للمحميات الطبيعية من منظور قانوني وبيئي.
- إبراز الأهمية البيولوجية والبيئية للمحميات في الحفاظ على التنوع البيولوجي.
- تحليل أبرز الاتفاقيات الدولية المعنية بحماية وتصنيف المحميات الطبيعية.
- دراسة واقع الإطار القانوني لحماية المحميات في الجزائر.
- تشخيص التحديات القانونية والعملية التي تعرقل حماية هذه المناطق، واقتراح حلول قانونية ومؤسساتية لتجاوزها.

إشكالية البحث

انطلاقًا مما سبق، يتم طرح الإشكالية التالية: **إلى أي مدى يُسهم الإطار القانوني الدولي والوطني في حماية وتصنيف المحميات الطبيعية، وما هي أبرز التحديات التي تواجه تفعيل هذه الأطر القانونية في الجزائر؟**

وللاجابة على هذه الإشكالية تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، من خلال دراسة النصوص القانونية الدولية والوطنية ذات الصلة، وتحليل مضامينها ومقارنتها عند الاقتضاء. وتم أيضًا توظيف بعض أدوات التحليل القانوني والبيئي لفهم الإشكالات الواقعية التي تعاني منها المحميات في الجزائر.

صعوبات الدراسة

واجهت هذه الدراسة بعض التحديات، من أبرزها:

- قلة المراجع القانونية المتخصصة في موضوع المحميات الطبيعية، خاصة باللغة العربية.
- ضعف البيانات الرسمية الدقيقة حول تصنيف المحميات في الجزائر ومستوى حمايتها القانونية.
- تداخل المصطلحات البيئية والقانونية في بعض المواضع، ما تطلب تدقيقًا مفاهيميًا دقيقًا.
- صعوبة النفاذ إلى بعض التقارير الدولية والمحلية ذات الطابع التقني أو غير المنشورة علنًا.

خطة البحث

تبعًا للإشكالية المطروحة، ارتأينا تقسيم هذا البحث إلى فصلين اثنين، على النحو التالي:

- **الفصل الأول: القانون الدولي للمحميات الطبيعية**

ويضم مبحثين:

  - المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمحميات الطبيعية
  - المبحث الثاني: الإطار القانوني الدولي للمحميات الطبيعية

- **الفصل الثاني: الإطار القانوني الداخلي للمحميات الطبيعية**

ويضم مبحثين:

  - المبحث الأول: الإطار القانوني لحماية المحميات الطبيعية في الجزائر
  - المبحث الثاني: الإشكالات والتحديات في تصنيف المحميات الطبيعية في الجزائر

الفصل الأول:

القانون الدولي للمحميات الطبيعية

يُعد الحفاظ على البيئة والتنوع البيولوجي من أبرز التحديات التي تواجه المجتمع الدولي في العصر الحديث، خاصةً في ظل تصاعد التهديدات الناتجة عن الأنشطة البشرية، مثل التوسع العمراني، والتلوث، وتغير المناخ، وتدهور المواطن الطبيعية. وفي هذا السياق، برزت المحميات الطبيعية كأداة فعالة ومهمة لحماية النظم البيئية والأنواع الحية، وضمان استدامة الموارد الطبيعية للأجيال الحالية والمستقبلية.

لقد أدركت الدول والمنظمات الدولية أهمية تبني سياسات وتشريعات تُعنى بإنشاء وإدارة المحميات الطبيعية، مما أسفر عن ظهور إطار قانوني دولي ينظم كيفية حماية هذه المناطق وفقًا لمبادئ التنمية المستدامة. ويُعتبر القانون الدولي للمحميات الطبيعية أحد أهم الآليات التي تُسهم في تحقيق أهداف حماية البيئة على مستوى العالم، من خلال وضع معايير وإجراءات تضمن صون التنوع البيولوجي، وتعزيز التعاون بين الدول.

وانطلاقًا من هذه الأهمية، يتناول هذا الفصل الإطار القانوني الدولي للمحميات الطبيعية، حيث سنُركز في (المبحث الأول) على الإطار المفاهيمي للمحميات الطبيعية، وفي (المبحث الثاني) الإطار القانوني الدولي للمحميات الطبيعية.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمحميات الطبيعية

حتم الوضع الكارثي الذي آلت إليه البيئة في العالم وتفاقم الأزمة الإيكولوجية جراء عدة أسباب منها: التلوث التغيرات المناخية الجفاف وغيرها وما اقتضته الضرورة للحفاظ على البيئة، ظهور ما يصطلح عليه بـــ المحميات الطبيعية والتي هي من المفاهيم الحديثة التي برزت مع تطور مناهج العلوم البيئية، وفي هذا المبحث سنحاول تسليط الضوء على الإطار المفاهيمي للمحميات الطبيعية من خلال التفصيل في تعريف المحميات الطبيعية وتحديد أهدافها وأهميتها وأنواع المحميات الطبيعية، وسنعالج في هذا المبحث تعريف المحميات الطبيعية في (المطلب الأول)، وأهداف وأهمية المحميات في الحفاظ على التنوع البيولوجي في (المطلب الثاني).

المطلب الأول: تعريف المحميات الطبيعية

تُعرف المحميات الطبيعية بأنها مناطق جغرافية محددة تُخصص لحماية الموارد الطبيعية والحفاظ على النظم البيئية والتنوع البيولوجي، حيث يتم وضعها تحت رقابة قانونية تمنع الأنشطة البشرية الضارة التي قد تؤثر سلبًا على الكائنات الحية والموائل الطبيعية الموجودة داخلها[1].وعليه سيتم تطرق إلى المفهوم اللغوي للمحميات في الفرع الأول، ثم سنذكر المفهوم الاصطلاح يفي الفرع الثاني، والفرع الثالث سنذكر المفهوم القانوني.

الفرع الأول: المفهوم اللغوي للمحميات

المحمية لغة جاءت من مصدر حمى ويقصد بها كما ورد في معجم الرائد إما بلاد موضوعة تحت حماية دولة أو عدة دول أو أرض فيها حيوانات نادرة الوجود أو في طور

[1]–شاوي شافية، "السياحة المستدامة "، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماسترجامعة باجي مختار، عنابة ، 2019، ص12

الانقراض يمنع على الإنسان صيدها أو أسرها، وتطلق أيضا وفق ما ورد في معجم اللغة العربية المعاصر يقصد بها انتفاع مضبوط وحماية منظمة للموارد الطبيعية مثل الغابات ومنطقة محظورة لحماية الحياة البرية أو المصادر الطبيعية وحماية الحيوانات من الإزعاج والمضايقات.[1]

وكذلك المحميات جمع حمى يقال حميته حماية، ومحمية إذا دافعت عنه، وهذا شيء حمى، على فعل أي محظور لا يقرب، وأحميت المكان جعلته حمى.

وسمع الكساني في تثلية الحمى حموان قال والوجه حميان والحمية والحمى ما، شيء يمد ويقصر تثنيته حميان على القياس وحموان على غير قياس.[2]

الفرع الثاني: المفهوم الاصطلاحي للمحميات الطبيعية

أما اصطلاحا ويقصد بها التعريف الذي استقر عليه علماء المحميات الطبيعية، ولأن نشاط المحميات الطبيعية يتعلق بالكثير من العلوم، مثل علم الطبيعة والأحياء والبيئة والآثار والجيولوجيا وغيرها من العلوم، فإننا لم نجد اهتماما من هذه العلوم بتعريف المحميات الطبيعية أكثر من اهتمامهم بآثارها وأهدافها، فمصطلح محمية حيوية من المفاهيم والمصطلحات البيئية الحديثة لذلك برز دور الاتحاد الدولي لصون الطبيعة (IUCN)[3]، بإعطاء التوجيهات الاسترشادية من أجل أن تضعها الدول المختلفة في تشريعاتها المتعلقة بالمحميات الطبيعية للحفاظ على البيئة الطبيعية، حيث طرح ضمن برنامج الإنسان والمحيط الحيوي الذي انبثق عن مؤتمر التنوع الحيوي الذي عقد في

---

[1]–فاطمة بن الدين، الحماية القانونية للمحمية الطبيعية دراسة حالة، أطروحة دكتوراه تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم القانون العام جامعة وهران، 2021–2022، ص 14.

[2]–الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (5/1851)، دار العلم للملايين، بيروت، ط4: 1987م، ص236.

[3]–الإتحاد الدولي لصون الطبيعة (IUCN) هو مؤسسة دولية تأسست عام 1948 برعاية اليونيسكو ومقرها الرئيسي في سويسرا، وهي المؤسسة البيئية الوحيدة التي تحظى بصفة مراقب في هيئة الأمم المتحدة وتعنى بحماية الطبيعة في العالم .

باريس شهر سبتمبر عام 1963م بدعوى من منظمة اليونسكو، وفي مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية الذي عقد في استوكهولم عام 1972.[1]

وتعرف المحمية الحيوية بأنها : "وحدة ايكولوجية سواء كانت وحدة يابسة أو مائية وتتصف بمجموعة من الخصائص منها أن تمثل نموذجا من الأقاليم الجغرافية الحيوية، وأن تمثل نظاما ايكولوجيا منتخبا بعناية أي "وحدة ايكولوجية منتخبة، وهو الاسم الرسمي للمحمية منذ عام 1982.[2]

وهذه الوحدة الايكولوجية المنتخبة تميز المحمية عما كان شائعا من قبل عند اختيار المحميات مثل الغابات المحجوزة أو الحدائق التي كانت تختار لسبب موقعها المميز، أو قيمتها الجمالية دون مراعاة للمواقع المنتخبة للأقاليم الجغرافية الحيوية، فتعرف المحمية الحيوية إذا أنها: وحدة بيئية تعمل على صيانة وحماية الكائن الحية وفق إطار متناسق يربط بين التنوع البيني والسلالي فهي منطقة جغرافية تحافظ على نظامها البيئي بعيدا عن أي تغيير في مكونات نظامها الايكولوجي، ولها فوائد كبيرة فهي وسيلة متطورة من وسائل صيانة الوسط الحيوي.

المحميات الطبيعية هي مناطق مخصصة أساسا لحماية التراث الطبيعي بكل أشكاله ولا يسمح فيها بشراء الأرض أو البناء عليها، كما يمنع فيها الصيد أو اقتلاع الأشجار أو قطف الزهور أو جمع النباتات أو دخول الأغنام أو الماشية للرعي.[3]

---

[1]–إبراهيم بظاظو، السياحة البيئية وأسس استدامتها، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 464.

[2]–عبد الرحمان محمد علي الغامدي، بحث تخرج جامعيين المحميات الطبيعية، كلية الآداب والعلوم ببلجرشي، قسم الاحياء، ص، 06.

[3]– فاطمة بن الدين، مرجع سابق، ص18.

الفرع الثالث: المفهوم القانوني للمحميات الطبيعية

أما في القانون فقد حدد الإتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة مفهوم المحميات على أنها الأقاليم التي تحتوي على نظام أو عدد من الأنظمة البيئية التي بدورها تعطى فصائل النباتات والحيوانات والمواقع الجيولوجية فائدة خاصة من الجانب العلمي والتربوي والترفيهي، أو التي توجد فيها مناظر ذات قيمة جمالية كبيرة.[1]

ولقد ورد في دراسة عن اليونسكو عام 1984 أن المحميات هي مساحة كبيرة من الأرض تفرض عليها الحماية بموجب قوانين خاصة، وتخصص هذه القوانين والمساحات لحماية التنوع الحيوي من مجتمعات نباتية وحيوانية وجميع أشكال الأراضي وتضاريسها، كالجبال والتكوينات الصخرية والكهوف والشلالات والأنهار والينابيع والمياه المعدنية والسواحل البحرية.[2]

أما المشرع الجزائري فلم يختلف في تعريفه للمجالات المحمية عن تعريف الاتحاد العالمي لصون الطبيعة، إذ عرفها على أنها إقليم أو جزء من بلدية أو بلديات وكذا المناطق التابعة للأملاك العمومية التي تخضع لأنظمة خاصة لحماية الحيوان والنبات والأنظمة البيئية البرية والبحرية والساحلية.

[1]–محمد إبراهيم المحميات الطبيعية في مصر، مطابع دار أخبار اليوم، 2012، ص 32.

[2]–فاطمة بن الدين المحميات الطبيعية ودورها في الحفاظ على العقار البيئي واستدامته، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، 2017، ص 18.

أما في اتفاقية التنوع البيولوجي فقد عرفتها في المادة الثانية منها على أنها تلك المناطق المحمية والموائل المحددة جغرافيا التي تم تنظيمها وتصنيفها وإدارتها من أجل تحقيق الحماية للمحميات الطبيعية أو المجالات المحمية بصفة عامة.[1]

المطلب الثاني: أهداف وأهمية المحميات في الحفاظ على التنوع البيولوجي

تلعب المحميات الطبيعية دورًا أساسيًا في حماية البيئة وصون التنوع البيولوجي، حيث تُعتبر من الأدوات الرئيسية المعتمدة دوليًا لمواجهة التدهور البيئي المتسارع. ويمكن تلخيص أهم أهداف وأهمية المحميات الطبيعية فيما يلي سنتطرق إلى الأهداف الرئيسية للمحميات الطبيعية في الفرع الأول، ثم سنذكر أهمية المحميات في الحفاظ على التنوع البيولوجي في الفرع الثاني.

الفرع الأول: الأهداف الرئيسية للمحميات الطبيعية

تنقسم الأهداف الرئيسية للمحميات الطبيعية إلى:[2]

1. **حماية الأنواع المهددة بالانقراض:** تسعى المحميات إلى توفير بيئات طبيعية آمنة تضمن بقاء الأنواع الحيوانية والنباتية التي تواجه خطر الانقراض نتيجة النشاطات البشرية أو التغيرات المناخية[3].

[1]–لعميري ياسين بوشنافة جمال المحميات الطبيعية في التجربة الجزائرية وبعض التجارب العربية، مجلة الدراسات القانونية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة المدية، مج الخامس، العدد الأول، 2019، ص 131.

[2]– فراس ياوز عبد القادر، الجرائم الماسة بالمحميات الطبيعية دراسة مقارنة مجلة الحقوق، جامعة المستنصرية، العراق، مجلد04، عدد 17، 2012، ص 06.

[3]–نفس المرجع، ص07.

2. **الحفاظ على المواطن الطبيعية والنظم البيئية:**تهدف المحميات إلى صون المواطن البيئية المتنوعة (كالغابات، الصحاري، السهول، الشعاب المرجانية) من التدهور، بما يضمن استمرار وظائفها البيئية الحيوية.

3. **ضمان استدامة الموارد الطبيعية:**تشجع المحميات الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية، بما يحقق توازنًا بين تلبية احتياجات الإنسان والمحافظة على البيئة[1].

4. **دعم البحث العلمي والتوعية البيئية:**توفر المحميات فضاءات مثالية للبحوث والدراسات العلمية المتعلقة بالنظم البيئية، كما تُعد وسيلة لنشر الوعي البيئي بين السكان والزوار.

5. **تحقيق التنمية المستدامة:** تتيح المحميات فرصًا للسياحة البيئية والأنشطة الاقتصادية المستدامة التي لا تؤثر سلبًا على البيئة، مما يحقق فوائد اجتماعية واقتصادية مع الحفاظ على التنوع البيولوجي[2].

الفرع الثاني: أهمية المحميات في الحفاظ على التنوع البيولوجي

تنقسم أهمية المحميات في الحفاظ على التنوع البيولوجي إلى:[3]

1. **صون التوازن البيئي:** من خلال حماية الكائنات الحية والمواطن الطبيعية، تُسهم المحميات في الحفاظ على توازن العلاقات البيئية المعقدة التي تربط بين الأنواع والبيئة المحيطة بها.

---

[1]–بن عيسىمريم، الحماية القانونية للمحميات الطبيعية في القانون الجزائري .مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، 2017، ص15.

[2]–المرجع نفسه، ص17.

[3]–بوحفص، نبيلة، المحميات الطبيعية كآلية لحماية البيئة في التشريع الجزائري والمقارن .رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف 2، 2020، ص08.

2. **مواجهة التغيرات المناخية والتصحر:** تُعد المحميات مناطق عازلة تساعد على مقاومة ظواهر مثل التصحر، وارتفاع درجات الحرارة، وفقدان الغطاء النباتي، مما يساهم في الحد من الآثار السلبية للتغير المناخي[1].

3. **المساهمة في الحفاظ على الموارد الجينية:** من خلال حماية الأصناف النباتية والحيوانية المتنوعة، تؤدي المحميات دورًا مهمًا في الحفاظ على الموارد الوراثية التي قد تُستخدم مستقبلًا في المجالات الطبية، الزراعية، أو الصناعية[2].

4. **دعم الأمن الغذائي:** من خلال حماية المواطن التي تعتمد عليها العديد من الأنواع البرية، تسهم المحميات في استقرار السلاسل الغذائية وضمان استدامة الموارد الحيوانية والنباتية.

5. **الحفاظ على التراث الطبيعي والثقافي:** كثير من المحميات تحتوي على معالم طبيعية ذات قيمة ثقافية، علمية أو تاريخية، مما يضيف بُعدًا ثقافيًا إلى أهميتها البيئية[3].

المطلب الثالث: أنواع المحميات الطبيعية

تختلف المحميات الطبيعية من حيث طبيعة الحماية التي تُفرض عليها، والأهداف المرجوة من إنشائها، وكذلك طبيعة الموارد البيئية التي تحتويها. وقد اعتمد الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة (IUCN) تصنيفًا شاملًا يحدد أنواع المحميات وفقًا لمستوى الحماية

[1]–بوشنافة سامية، المحميات الطبيعية في ضوء الاتفاقيات الدولية: بين النص القانوني والتطبيق العملي .مذكرة ماستر، جامعة باتنة 1، 2016، ص33.

[2]–بوشنافة سامية، مرجع سابق، ص33.

[3]– بن عيسىمريم.، مرجع سابق، ص22.

والاستخدامات المسموح بها. وفيما يلي أبرز أنواع المحميات الطبيعية، [1] وعليه سنقوم بدراسة لمحميات الطبيعية المطلقة في الفرع الأول، ثم سنتطرق إلى المتنزهات الوطنية في الفرع الثاني، ثم سنذكر المحميات الطبيعية ذات الاستخدام المستدامفي الفرع الثالث، و سنتناول المحميات البحرية ومحميات المناظر الطبيعية المحمية في كل من الفرع الرابع والخامس، وأخيرا سنتطرق لمواقع التراث الطبيعي العالمي في الفرع السادس.

الفرع الأول: المحميات الطبيعية المطلقة

تُعتبر المحمياتالطبيعيةالمطلقةمنأكثر أنواعالمحمياتتشددًامنحيثالحماية،وقدصنفهاالاتحادالدوليلحفظالطبيعة (IUCN) ضمن الفئة الأولى (Ia) من فئات المناطق المحمية.

تهدف هذه المحميات إلى الحفاظ على المواطن الطبيعية والنظم البيئية الأصلية دون أي تدخل بشري مباش، مع منع جميع الأنشطة التي قد تُخلب توازنها البيئي.

تُعتبر مرجعًا هامًا للبحوث العلمية لفهم النظم البيئية الطبيعية، تلعب دورًا مهمًا في الحفاظ على التوازن البيئي على المدى الطويل، يتمثل الهدف الأساسي في الحفاظ على التنوع البيولوجي، حماية الأنواع المهددة بالانقراض، وحفظ العمليات البيئية الطبيعية دون تدخل بشري[2].

الفرع الثاني: المتنزهات الوطنية

تُخصص لحماية النظم البيئية الواسعة ذات الأهمية البيولوجية والجمالية، مع السماح ببعض الأنشطة السياحية والتعليمية تحت رقابة صارمة. تهدف إلى التوفيق بين حماية البيئة وتوفير فرص للزوار للاستمتاع بالطبيعة.

---

[1]–وشن، حنان.، الحماية القانونية للتنوع الحيوي في ظل التشريعات البيئية وأولوية التنمية المستدامة، .مجلة القانون العام الجزائري والمقارن،2023، ص118.

[2]–نفس المرجع، ص119.

تُعد المتنزهات الوطنية من أبرز أنواع المحميات الطبيعية، وقد صنفها الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة (IUCN) ضمن الفئة الثانية .(II) تتميز هذه المناطق بمساحتها الواسعة وتنوعها البيئي، حيث تهدف إلى حماية النظم البيئية الطبيعية مع السماح بوجود أنشطة بشرية محدودة ومنظمة[1].

الفرع الثالث: المحميات الطبيعية ذات الاستخدام المستدام

يُسمح في هذه المحميات باستخدام الموارد الطبيعية بشكل مستدام، مع وضع ضوابط تضمن عدم الإضرار بالتنوع البيولوجي. غالبًا ما تُدار بالتعاون مع المجتمعات المحلية التي تعتمد على هذه الموارد.

تندرج ضمن الفئة السادسة (VI) حسب تصنيف .IUCN تختلف عن المحميات المطلقة والمتنزهات الوطنية بكونها تُتيح الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية تحت إدارة دقيقة.

تتميز بالاستخدام المستدام حيث يُسمح بالأنشطة الاقتصادية التقليدية (الرعي، الصيد، الزراعة التقليدية) بشرط ألا تؤثر على استدامة الموارد البيئية، التعاون مع المجتمعات المحلية وغالبًا ما تشارك المجتمعات المحلية في إدارة هذه المحميات، تحقيق التنمية المستدامة توازن بين حماية البيئة واحتياجات السكان المحليين[2].

الفرع الرابع: المحميات البحرية

[1]–بوكورو، منال، الحماية القانونية للتنوع البيولوجي في المحميات البحرية على ضوء التشريع الجزائري .مجلة العلوم الإنسانية، ، 2016، ص27.

[2]–أحمد، فاطمة الزهراء، التنوع البيولوجي وأثر المحميات الطبيعية في المحافظة عليه: دراسة قانونية مقارنة .رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة وهران، 2021، ص22.

تُعد المحميات البحرية من أهم أنواع المحميات الطبيعية، حيث تُخصص لحماية النظم البيئية البحرية والساحلية، وضمان استدامة الموارد البحرية. وقد تم تصنيفها ضمن فئات متعددة حسب مستوى الحماية التي تفرضها، وفقًا للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة (IUCN).[1]

تهدف هذه المحميات إلى حماية الكائنات البحرية مثل الأسماك، الثدييات البحرية، الطيور البحرية، والشعاب المرجانية، إضافة إلى المواطن الطبيعية الخاصة بها، ويتمداخل المحميات البحرية فرض قيود صارمة على الأنشطة مثل الصيد التجاري، التنقيب عن النفط، السياحة البحرية، والتلوث البحري، بهدف الحد من تأثيرها السلبي على البيئة البحرية، تُستخدم هذه المحميات كمواقع للبحث العلمي، بالإضافة إلى كونها وجهات سياحية بيئية تساهم في رفع الوعي البيئي لدى الزوار، تلعب المحميات البحرية دورًا مهمًا في حماية الكائنات البحرية الحساسة من آثار تغير المناخ، مثل ارتفاع درجات حرارة المياه وحموضتها[2].

الفرع الخامس: محميات المناظر الطبيعية المحمية

تتميز هذه المحميات بجمعها بين الطبيعة والنشاط البشري التقليدي، حيث يُسمح للإنسان بممارسة أنشطته المعتادة (كالزراعة والصيد التقليدي) دون الإضرار بالقيم البيئية والثقافية للمنطقة[3].

تُصنّف محميات المناظر الطبيعية المحمية ضمن الفئة الخامسة (V) من تصنيفات الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة .(IUCN) تتميز هذه المحميات بكونها مناطق حافظت على

[1]–بوحفص، نبيلة، مرجع سابق، ص23.

[2]– بوحفص، نبيلة، مرجع سابق، ص23.

[3]– قانة، سهيلة.، إدارة وتسيير المحميات الطبيعية ودورها في حماية التنوع البيولوجي .مذكرة ماستر، كلية العلوم البيئية، جامعة قسنطينة 3، 2019، ص21.

خصائصها البيئية والطبيعية نتيجة التفاعل المتوازن بين الإنسان والطبيعة عبر الزمن، ما أدى إلى تكوين بيئات طبيعية وثقافية ذات قيمة بيئية واجتماعية عالية[1].

هذه المحميات ليست مناطق معزولة تمامًا عن النشاط البشري، بل تسمح بوجود مجتمعات محلية تمارس أنشطة تقليدية كالرعي والزراعة والصيد بشكل مستدام، بما لا يُضر بالنظام البيئي، وتحمي المحمية الأنظمة البيئية، إضافة إلى حماية المعالم الثقافية والتقاليد المرتبطة باستخدام الموارد الطبيعية، تتيح هذه المحميات فرصًا للتنمية المحلية من خلال السياحة البيئية، الحرف التقليدية، والزراعة المستدامة، مما يساهم في تحسين الوضع الاقتصادي للسكان المحليين[2].

تختلف قوانين إدارة هذه المحميات من بلد إلى آخر، لكن جميعها تشترك في تحقيق توازن بين الحماية البيئية ومتطلبات الإنسان، وتهدف إلى حماية التوازن البيئي من التوسع الحضري العشوائي أو الاستغلال الجائر للموارد.[3]

الفرع السادس: مواقع التراث الطبيعي العالمي

هي مناطق معترف بها دوليًا وفقًا لاتفاقية التراث العالمي، وتتميز بأهمية استثنائية من حيث قيمتها الطبيعية، الثقافية أو البيئية. تُخضع هذه المواقع لالتزامات دولية لحمايتها والحفاظ عليها.

تُعد مواقع التراث الطبيعي العالمي من أهم أنواع المحميات الطبيعية، وتتمتع بحماية دولية خاصة تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

---

[1]– نفس المرجع، ص22.

[2]– زروقي، خديجة، دور المحميات الطبيعية في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة الحظيرة الوطنية جرجرة .مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تيزي وزو، 2018، ص12.

[3]– نفس المرجع، ص13.

(اليونسكو)تم اعتماد هذه المواقع بموجب اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي لعام 1972، وهي تشمل مناطق ذات قيمة طبيعية استثنائية على المستوى العالمي[1].

يتم اختيار هذه المواقع بناءً على معايير صارمة تتعلق بأهميتها البيئية، الجيولوجية، أو الجمالية، وقدرتها على تمثيل العمليات الطبيعية الرئيسية أو مواطن الحياة البرية النادرة، تُخضع هذه المواقع لإشراف دولي صارم، ويتم مراقبة وضعها بشكل دوري من قبل لجان مختصة تابعة لليونسكو، كما تلتزم الدول الأطراف في الاتفاقية باتخاذ كافة التدابير للحفاظ على هذه المواقع، وتحتوي عادةً على أنواع نادرة أو مهددة بالانقراض من النباتات والحيوانات، بالإضافة إلى نظم بيئية فريدة، مع أنها تخضع لحماية مشددة، إلا أن استثمارها سياحيًا وعلميًا مسموح شريطة عدم الإضرار بقيمتها البيئية[2].

المبحث الثاني: الإطار القانوني الدولي للمحميات الطبيعية

أضحى النظام القانوني الدولي أحد المرتكزات الجوهرية في حماية المحميات الطبيعية، وذلك عبر منظومة من الاتفاقيات متعددة الأطراف، والمؤسسات المتخصصة، والآليات الفنية التي تبلورت استجابة لتحديات التدهور البيئي والتغير المناخي وفقدان التنوع البيولوجي. ويُعنى هذا المبحث باستعراض المرتكزات القانونية والمؤسساتية الدولية ذات الصلة، وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية المحميات(المطلب الأول)، ثم سنذكر دور المنظمات الدولية في تصنيف المحميات وإدارتها(المطلب الثاني)، وآليات تصنيف المحميات وفق المعايير الدولية(المطلب الثالث).

المطلب الأول: الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية المحميات

[1] – قانة سهيلة.، مرجع سابق، ص23.

[2] – قانة سهيلة.، مرجع سابق، ص23.

أدى تزايد الإدراك العالمي لأهمية المحميات الطبيعية بوصفها أدوات فعالة في صون النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي إلى نشوء مجموعة من الاتفاقيات الدولية التي تشكل الإطار القانوني الملزم للدول في هذا المجال. ومن أبرز هذه الاتفاقيات[1]اتفاقية رامسار للأراضي الرطبة الفرع الأول، اتفاقية التنوع البيولوجي الفرع الثاني، اتفاقية التراث العالمي الفرع الثالث.

الفرع الأول: اتفاقية رامسار للأراضي الرطبة (1971)

تُعد اتفاقية رامسار، التي تم اعتمادها في مدينة رامسار الإيرانية عام 1971،[2] من أوائل الاتفاقيات الدولية المتخصصة في حماية بيئة طبيعية بعينها، وهي الأراضي الرطبة، لما لها من أهمية بيئية واقتصادية واجتماعية. وقد جاءت هذه الاتفاقية استجابةً للتدهور المتزايد في نظم الأراضي الرطبة حول العالم، نتيجة للأنشطة البشرية المكثفة والتوسع العمراني والزراعي غير المنظم، وما يترتب على ذلك من فقدان المواطن الطبيعية للعديد من الكائنات الحية، لا سيما الطيور المائية التي تعتمد على هذه المواطن في التغذية والتكاثر والهجرة[3].

ترتكز الاتفاقية على مفهوم "الاستخدام الرشيد" للأراضي الرطبة، والذي يشير إلى الإدارة المستدامة التي توازن بين احتياجات التنمية وحماية البيئة، بما يضمن استمرارية الوظائف الإيكولوجية لتلك النظم البيئية. وتُلزم الاتفاقية الدول الأعضاء بوضع تشريعات وطنية مناسبة، واعتماد سياسات واستراتيجيات تهدف إلى حماية الأراضي الرطبة الواقعة ضمن نطاقها الإقليمي، لاسيما تلك التي يتم إدراجها في "قائمة رامسار للأراضي الرطبة

---

[1]–بلقاسم، لامية .*الحماية القانونية للمحميات الطبيعية في القانون الجزائري* .مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيارت، 2023، ص16.

[2]–أمانة اتفاقية رامسار .*دليل اتفاقية رامسار: دليل للاتفاقية المتعلقة بالأراضي الرطبة* .الطبعة السادسة، أمانة اتفاقية رامسار، 2013.

[3]– بلقاسم، لامية. مرجع سابق، ص16.

ذات الأهمية الدولية". كما تنص الاتفاقية على أهمية التعاون الإقليمي والدولي، خصوصًا بين الدول التي تتقاسم أراضي رطبة عابرة للحدود أو تشترك في مسارات هجرة الطيور المائية.

وإلى جانب ذلك، تُشجع الاتفاقية على البحوث العلمية وبناء القدرات ونشر التوعية حول أهمية الأراضي الرطبة وطرق الحفاظ عليها، إدراكًا منها بأن حماية هذه الأنظمة البيئية لا تقتصر على الإطار المحلي فحسب، بل ترتبط بشكل وثيق بالجهود العالمية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة وصون التنوع البيولوجي[1].

الفرع الثاني: اتفاقية التنوع البيولوجي(1992) (CBD)

تُعد اتفاقية التنوع البيولوجي، التي تم اعتمادها خلال قمة الأرض في ريو دي جانيرو عام 1992،[2] أحد أبرز الأطر القانونية الدولية الشاملة المعنية بصون البيئة، حيث وضعت حجر الأساس للتعاون العالمي في مجال الحفاظ على التنوع البيولوجي بمفهومه الواسع، والذي يشمل النُظم البيئية والأنواع والكائنات الحية الدقيقة، وكذلك الموارد الوراثية. ويمثل جوهر الاتفاقية ثلاث ركائز مترابطة :الحفظ، والاستخدام المستدام، والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الوراثية، ما يجعلها إطارًا متكاملاً يتجاوز الحماية المجردة إلى تبني نهج تنموي مستدام يُراعي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

---

[1]– بوعشاش، سامية .*إدارة وتخطيط المحميات الطبيعية في الجزائر باستخدام نظم المعلومات الجغرافية* .أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2021، ص31.

[2]– الأمم المتحدة .*اتفاقية التنوع البيولوجي: النص والملحقات* .الأمم المتحدة، 1992.

وقد نصت المادة (8) من الاتفاقية بشكل واضح على ضرورة أن تقوم الدول الأطراف بإنشاء نظم فعالة للمناطق المحمية، من خلال تحديد مواقع ذات أهمية بيولوجية، والعمل على إدارتها وفق معايير علمية ومؤسسية تضمن استدامة خدماتها البيئية. كما أكدت الاتفاقية على أهمية دمج أهداف المحافظة على التنوع البيولوجي ضمن السياسات الوطنية وخطط التنمية، بما في ذلك القطاعات الزراعية والصناعية والتخطيط العمراني، وذلك من أجل ضمان تناغم الجهود البيئية مع متطلبات التنمية[1].

وإلى جانب ذلك، تشجع الاتفاقية على تعزيز المشاركة المجتمعية، ونقل التكنولوجيا، وتبادل المعلومات، وتقديم الدعم الفني والمالي للدول النامية والأقل نموًا، بما يُمكّنها من تنفيذ التزاماتها في مجال حماية التنوع البيولوجي. كما ساهم بروتوكول ناغويا (2010)، المكمل للاتفاقية، في تعزيز بعد العدالة في تقاسم المنافع الناتجة عن استغلال الموارد الوراثية، خاصة في ما يتعلق بحقوق المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية.

وبهذا، تُعتبر اتفاقية التنوع البيولوجي المرجعية الدولية الأهم في مجال إدارة المحميات الطبيعية والتنوع الحيوي، لكونها تؤسس لسياسات بيئية طويلة الأمد، وتُبرز الترابط العضوي بين الطبيعة والبشر، وتدعو إلى إعادة هيكلة العلاقة بين الإنسان والبيئة على أسس من التوازن والمسؤولية الجماعية[2].

الفرع الثالث: اتفاقية التراث العالمي (اليونسكو) (1972)

تُعد اتفاقية حماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي، التي اعتمدتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) عام 1972، [3]من الركائز الأساسية في الجهود الدولية الرامية إلى صون المواقع ذات الأهمية العالمية الاستثنائية، سواء من الناحية

[1]– المادة 8 منالأمم المتحدة .*اتفاقية التنوع البيولوجي: النص والملحقات* .نيويورك: الأمم المتحدة، 1992.

[2]– بوعشاش، سامية. مرجع سابق، ص31.

[3]– اليونسكو .*اتفاقية حماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي* .منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، 1972.

الثقافية أو الطبيعية. وتقوم الاتفاقية على مبدأ التضامن الدولي، حيث تُقر بأن حماية هذه المواقع تتجاوز حدود السيادة الوطنية، وتمثل مسؤولية جماعية مشتركة تقع على عاتق المجتمع الدولي ككل، انطلاقًا من إدراك أن التراث الطبيعي والإنساني هو إرث مشترك للبشرية جمعاء[1].

وتركز الاتفاقية في جانبها الطبيعي على المواقع البيئية ذات القيمة العالمية الاستثنائية، والتي تشمل المحميات الطبيعية، المناظر الخلابة، النظم الإيكولوجية النادرة، ومواطن التنوع البيولوجي الفريدة. وتشترط لإدراج أي موقع ضمن قائمة التراث العالمي أن يفي بمجموعة من المعايير العلمية الدقيقة، تتضمن الخصائص الجيولوجية والفيزيائية الفريدة، الغنى البيولوجي، التمثيل البيئي، وكذلك درجة الأصالة والسلامة الإيكولوجية. ويخضع تقييم الترشيحات لعملية صارمة تتم عبر لجان ومؤسسات علمية متخصصة، لضمان موضوعية الاختيار وتوافقه مع المعايير الدولية[2].

وبالإضافة إلى الاعتراف الرسمي، تتيح الاتفاقية للمواقع المدرجة الاستفادة من الدعم الفني والمالي المقدم من صندوق التراث العالمي، بهدف المساهمة في جهود الحماية، ومواجهة التهديدات الناجمة عن التغيرات المناخية، أو الأنشطة البشرية غير المستدامة، أو الكوارث الطبيعية. كما تسهم الاتفاقية في تعزيز الوعي العالمي بأهمية صون البيئة الطبيعية، وتشجع الدول الأطراف على اعتماد سياسات وطنية تُعزز التكامل بين التنمية والحفاظ على التراث البيئي.

وتمثل الاتفاقية، بذلك، أداة دولية بالغة الأهمية في إدارة وصون المحميات الطبيعية، حيث لا تقتصر أهدافها على الحماية في حد ذاتها، بل تمتد إلى دعم القدرات

[1] – بلقاسم، لامية. مرجع سابق، ص19.

[2] – بوعشاش، سامي. مرجع سابق، ص33.

الوطنية، وتعزيز التعاون بين الدول، وتكريس مبدأ الشراكة من أجل ضمان نقل هذا التراث الطبيعي للأجيال القادمة[1].

المطلب الثاني: دور المنظمات الدولية في تصنيف المحميات وإدارتها

إلى جانب الاتفاقيات الدولية، تضطلع المنظمات الدولية بدور فاعل في تفعيل الإطار القانوني البيئي عبر تقديم الدعم الفني والتقني، ووضع النظم التصنيفية والمعايير الإدارية، بما يسهم في تعزيز فعالية الحوكمة البيئية للمحميات، وعليه سنذكر الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة في الفرع الأول، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة الفرع الثاني، منظمة اليونسكو وبرنامج الإنسان والمحيط الحيوي في الفرع الثالث.

الفرع الأول: الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة(IUCN)

يُعتبر الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة (IUCN)، الذي تأسس عام 1948،[2] أحد أقدم وأهم المنظمات البيئية العالمية، ويُشكل مرجعية علمية وتقنية معترف بها دوليًا في مجالات الحفاظ على التنوع البيولوجي، إدارة النظم البيئية، وتصنيف المناطق المحمية. ويتميّز الاتحاد بطبيعته التشاركية، إذ يضم في عضويته طيفًا واسعًا من الجهات، تشمل الدول، والوكالات الحكومية، والمنظمات غير الحكومية، والمراكز البحثية، مما يجعله منصة دولية فريدة لتبادل الخبرات والمعرفة البيئية[3].

---

[1]– بوعشاش، سامية. مرجع سابق، ص33.

[2]– الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة .(IUCN) *إرشادات تطبيق فئات إدارة المناطق المحمية* .تحرير: نايجلددلي، الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة، 2008.

[3]– عتيق، نادية .*الآليات القانونية لحماية الموارد الطبيعية النباتية في التشريع الجزائري* .مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أدرار، 2022، ص17.

من أبرز إسهامات الـ IUCN تطوير النظام المعياري العالمي لتصنيف المناطق المحمية، الذي يقسّم المحميات إلى ست فئات رئيسية بناءً على الأهداف الإدارية والوظائف البيئية والاجتماعية لكل فئة، بدءًا من المحميات الصارمة للحماية العلمية وانتهاءً بالمناطق المحمية متعددة الاستخدامات. وقد أصبح هذا التصنيف معتمدًا على نطاق واسع من قبل الحكومات والمؤسسات الدولية، نظرًا لدقته العلمية وإطاره المنهجي الذي يسمح بتقييم فعالية الإدارة البيئية للمناطق المحمية[1].

إلى جانب ذلك، يتولى الاتحاد إعداد ونشر "القائمة الحمراء للأنواع المهددة بالانقراض"، وهي قاعدة بيانات علمية مرجعية تُقيّم الوضع العالمي للأنواع النباتية والحيوانية، وتصنّفها ضمن فئات متعددة بحسب درجة تهديدها، ابتداءً من الأنواع الأقل قلقًا وصولًا إلى المنقرضة. وتُعد هذه القائمة أداة بالغة الأهمية في توجيه قرارات الحماية وصياغة السياسات المتعلقة بالحفاظ على التنوع الحيوي، كما تُستخدم في إعداد تقارير بيئية دولية، مثل تقارير اتفاقية التنوع البيولوجي وتقارير الأمم المتحدة عن حالة البيئة[2].

ويقوم IUCN كذلك بدور محوري في تقديم التوصيات الفنية والاستشارية للحكومات والمنظمات الدولية، والمساهمة في إعداد السياسات البيئية والخطط الاستراتيجية، كما يعمل على دعم قدرات الدول النامية من خلال التدريب والمشورة الفنية، وإصدار الأدلة والمنشورات العلمية في مجالات الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.

[1] – عتيق، نادية، مرجع سابق، ص17.

[2] – نفس المرجع، ص18.

وعليه، فإن الاتحاد يُعد من أبرز الفاعلين على المستوى العالمي في دعم الجهود المرتبطة بإنشاء وإدارة المناطق المحمية، وصون الأنواع المهددة، وترسيخ مفاهيم الحوكمة البيئية الرشيدة في السياسات الوطنية والدولية[1].

الفرع الثاني: برنامج الأمم المتحدة للبيئة(UNEP)

يُعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة (United Nations Environment Programme – UNEP)، الذي أُسس في أعقاب مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة الإنسانية في ستوكهولم عام 1972، الجهة الأممية الرائدة في توجيه العمل البيئي العالمي وتنسيق استجابات المجتمع الدولي تجاه التحديات البيئية المعاصرة. ويضطلع البرنامج بدور محوري في دعم الدول الأعضاء على تطوير وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات البيئية الوطنية، لا سيما في ما يتعلق بحماية التنوع البيولوجي، والإدارة المستدامة للنظم البيئية، ومكافحة التغيرات المناخية[2].

في سياق تعزيز حماية التنوع الحيوي، يساهم UNEP بشكل فاعل في دعم إعداد وتحديث الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي (NBSAPs)، وفقًا لأهداف اتفاقية التنوع البيولوجي، بما يضمن مواءمتها مع الخصوصيات البيئية والاقتصادية لكل دولة. كما يشرف البرنامج على مبادرات عديدة تهدف إلى دمج الحفاظ على الطبيعة ضمن أجندة التنمية المستدامة، من خلال الربط بين الأهداف البيئية والاقتصادية والاجتماعية المنصوص عليها في خطة التنمية المستدامة لعام 2030[3].

---

[1]– بوعشاش، سامية. مرجع سابق، ص34.

[2]– فيليب كوليه .*القانون البيئي الدولي والجنوب العالمي: رؤى متعددة التخصصات* .مطبعة جامعة كامبريدج، 2010، ص34.

[3]– عتيق، نادية، مرجع سابق، ص19.

ومن أبرز الأدوات المعرفية التي يديرها البرنامج بالتعاون مع جهات دولية أخرى، هي "قاعدة بيانات المناطق المحمية العالمية (World Database on ProtectedAreas – WDPA)"، والتي تُعد مرجعًا شاملًا ورئيسيًا للبيانات الجغرافية والإدارية المتعلقة بالمناطق المحمية على مستوى العالم. وتوفر هذه القاعدة منصة تحليلية تساعد صانعي السياسات والباحثين والمجتمع المدني في تقييم التغطية والتمثيل الجغرافي لأنظمة الحماية، وقياس مدى التقدم نحو تحقيق الأهداف العالمية في هذا المجال، كهدف 30×30 المعتمد في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي.

إضافة إلى ذلك، يعمل UNEP على تعزيز القدرات المؤسسية والفنية للدول، من خلال توفير التدريب، وتطوير الأدلة الإرشادية، وإطلاق تقارير تقييم بيئي عالمية (مثل "تقرير فجوة الانبعاثات" و"توقعات البيئة العالمية") التي تُسهم في تشكيل الوعي البيئي وصياغة السياسات القائمة على الأدلة العلمية.

وبذلك، يُمثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة ركيزة أساسية في البنية المؤسسية العالمية لحماية البيئة، إذ يجمع بين الدور الاستشاري، والدعم الفني، وتنسيق الجهود الدولية نحو تحقيق الاستدامة البيئية في إطار متعدد الأطراف[1].

الفرع الثالث: منظمة اليونسكو وبرنامج الإنسان والمحيط الحيوي(MAB)

يُعد برنامج الإنسان والمحيط الحيوي(Man and the Biosphere – MAB) ، الذي أطلقته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة) اليونسكو (عام 1971، [2]من أبرز المبادرات الدولية التي تسعى إلى تحقيق التوازن الديناميكي بين صون التنوع البيولوجي واحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات المحلية. ويستند البرنامج إلى رؤية

[1] – عتيق، نادية، مرجع سابق، ص19.

[2] – برنامج الأمم المتحدة للبيئة – المركز العالمي لرصد الحفظ، والاتحاد الدولي لحماية الطبيعة *تقرير الكوكب المحمي 2020: تتبع التقدم نحو الأهداف العالمية للمناطق المحمية*. 2021 .

شمولية تربط بين النظم البيئية والطبيعة البشرية، عبر تبني نموذج إداري مبتكر يُعرف باسم "محميات المحيط الحيوي[1]."

تتميز محميات المحيط الحيوي بأنها ليست فقط مناطق مخصصة للحماية البيئية، بل هي أيضًا مختبرات حية لتجربة مفاهيم التنمية المستدامة، حيث تُقسم إلى ثلاث مناطق وظيفية مترابطة :المنطقة الأساسية للحماية الصارمة، منطقة العازلة التي تسمح ببعض الأنشطة البحثية والتعليمية، ومنطقة الانتقال التي تُشجع على أنشطة اقتصادية متوافقة مع البيئة. ويهدف هذا النموذج إلى حماية النظم الإيكولوجية، مع تمكين المجتمعات المحلية من المشاركة في الإدارة، وتحسين سبل عيشها، مما يعزز الانسجام بين الإنسان والطبيعة[2].

ويُدار البرنامج من خلال شبكة عالمية تُعرف بـــ "شبكة محميات المحيط الحيوي"، والتي تضم أكثر من 700 محمية موزعة في أكثر من 130 دولة. وتُعتبر هذه الشبكة منصة دولية لتبادل المعرفة والخبرات حول الممارسات الناجحة في إدارة الموارد الطبيعية، والتكيف مع التغيرات المناخية، وتعزيز المشاركة المجتمعية في اتخاذ القرار البيئي[3].

علاوة على ذلك، يُعنى برنامج MAB بدعم البحث العلمي متعدد التخصصات، وتطوير المؤشرات البيئية والاجتماعية لقياس فعالية المحميات، كما يُوفر أدوات للتخطيط والتقييم تُساعد صناع القرار على دمج مفاهيم الاستدامة في السياسات الوطنية.

---

[1]– عتيق، نادية، نفس المرجع.

[2]– عتيق، نادية، مرجع سابق، ص19.

[3]– بن ساسي، مراد .*الإطار القانوني الدولي لحماية المناطق المحمية: دراسة تحليلية في ضوء الاتفاقيات البيئية* .مذكرة ماستر، كلية الحقوق، جامعة باتنة 1، 2019، ص24.

وبهذا، يُجسد برنامج الإنسان والمحيط الحيوي نموذجًا متقدمًا للتفاعل البناء بين الحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية، ويُبرز دور اليونسكو في تعزيز نهج تكاملي يُوازن بين الأبعاد البيئية، والاقتصادية، والاجتماعية ضمن إطار عملي قابل للتطبيق في مختلف السياقات الجغرافية والثقافية[1].

المطلب الثالث: آليات تصنيف المحميات وفق المعايير الدولية

يُعد التصنيف الدقيق للمحميات الطبيعية أمرًا حاسمًا في توجيه السياسات الإدارية وتحديد مستويات الحماية والأنشطة المسموح بها. وقد تبنت المؤسسات الدولية، وعلى رأسها الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة، آليات تصنيفية ترتكز على معايير علمية وإدارية واضحة، وعليه سنطرق إلى نظام IUCN لتصنيف المناطق المحمية في الفرع الأول، المعايير البيئية والوظيفية للتصنيف في الفرع الثاني، الإطار التشريعي والإداري الفرع الثالث.

الفرع الأول: نظام IUCN لتصنيف المناطق المحمية

طوّر الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة (IUCN) نظامًا معياريًا عالميًا لتصنيف المناطق المحمية، يُعد من أكثر الأطر المرجعية دقة وشمولًا في تقييم وإدارة هذه المناطق. ويقوم هذا النظام على تصنيف المحميات إلى ست فئات رئيسية، تتدرّج تصاعديًا من حيث درجة الحماية والإجراءات المقيدة المطبقة فيها، بدءًا من الفئة Ia) المناطق الطبيعية الصارمة) التي تُخصص للحماية العلمية والبحث، ووصولًا إلى الفئة VI) مناطق

[1] – نفس المرجع، ص25.

الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية) التي تسمح بالتنمية المستدامة وفق شروط بيئية محددة[1].

ويتميّز هذا النظام بأنه لا يعتمد فقط على الوضع القانوني أو الهيكل الإداري للمناطق المحمية، بل يستند بالدرجة الأولى إلى الأهداف الأساسية للإدارة البيئية، ما يعكس توجهًا وظيفيًا متقدمًا يركّز على الغايات البيئية والاجتماعية والاقتصادية للمحمية. فمثلًا، يُصنّف الموقع كمحمية من الفئة II إذا كان هدفه الرئيسي هو الحفاظ على النظام البيئي كاملًا مع السماح بالزيارة والسياحة البيئية، بينما تُصنّف المواقع التي تديرها المجتمعات المحلية وتُتيح أنشطة إنتاجية مستدامة ضمن الفئة V أو VI.[2]

ويسهم هذا النظام في تعزيز الشفافية وتوحيد المفاهيم الدولية حول معنى "المنطقة المحمية"، كما يُستخدم كأداة لتقييم فعالية الإدارة، وتوجيه السياسات الوطنية والدولية نحو تحقيق أهداف التنوع البيولوجي، مثل أهداف "أيتشي" وأهداف "الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد 2020". كما يسمح بتقدير التمثيل البيئي على المستوى الإقليمي والعالمي، وتحديد الفجوات في التغطية الجغرافية أو البيئية لأنظمة الحماية.

وقد أصبح هذا التصنيف معتمدًا من قبل عدد كبير من الدول، والمنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي، ويتم استخدامه أيضًا في قاعدة بيانات المناطق المحمية العالمية (WDPA) باعتباره مرجعًا لتحديد نوعية المناطق المحمية ومقارنتها على المستوى العالمي[3].

---

[1]– لحول، إيمان، وسهيلة لعويسي .*المحميات الطبيعية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة الحظيرة الوطنية تازة* – جيجل، 2016، ص16.

[2]– بوفلاقة، نسرين .*الحماية القانونية للبيئة الطبيعية من خلال التشريع الجزائري والاتفاقيات الدولية* .مذكرة ماستر، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة 1، 2019، ص25.

[3]– بوفلاقة، نسرين، مرجع سابق،، ص27.

الفرع الثاني: المعايير البيئية والوظيفية للتصنيف

تُعد المعايير البيئية والوظيفية عناصر محورية في عملية تصنيف وتقييم المناطق المحمية وفقًا للأنظمة الدولية، وعلى رأسها نظام .IUCN فإلى جانب الأهداف الإدارية، تعتمد عملية التصنيف وتحديد أولوية الحماية على مجموعة من المؤشرات التي تعكس القيمة البيئية والوظيفية للنظام الإيكولوجي المعني، بما في ذلك مدى تمثيله، وتنوعه، واستقراره.

ومن أبرز هذه المعايير:

1. **التمثيل البيئي للنظم الإيكولوجية** :يُقصد به مدى احتواء المحمية على نماذج طبيعية ممثلة للنظم البيئية المحلية أو الإقليمية، سواء كانت غابات، أراضي رطبة، شعاب مرجانية، أو مناطق جبلية. ويُعد هذا التمثيل شرطًا أساسيًا لضمان حماية التنوع البيئي على نطاق المناظر الطبيعية[1].(landscapescale)
2. **مستوى التنوع البيولوجي** :يُقاس هذا المعيار من خلال عدد الأنواع النباتية والحيوانية داخل المحمية، وتنوعها الوراثي، بالإضافة إلى وجود أنواع نادرة، مستوطنة، أو مهددة بالانقراض. وكلما زاد مستوى التنوع، ازدادت القيمة البيئية للموقع.
3. **وجود أنواع مهددة أو فريدة** :تلعب المحميات التي تشكل موائل حرجة للأنواع المهددة دورًا استراتيجيًا في جهود الحماية العالمية، وتُعطى عادة أولوية قصوى من حيث الدعم الفني والاستثماري، كما تُدرج ضمن الشبكات الدولية مثل قائمة IUCNالحمراء.

[1]– بن طيب، سهام، مرجع سابق، ص18.

4. **السلامة الإيكولوجية للنظام البيئي** :يُشير هذا إلى الحالة الفيزيائية والبيولوجية للمحمية، ومدى احتفاظها بوظائفها الطبيعية الحيوية، كالدورة المائية، التجدد البيولوجي، وسلسلة الغذاء. فالمناطق التي لا تزال تحتفظ بسلامة بنيوية ووظيفية عالية تُعتبر مرشحة مثالية للحماية طويلة الأمد[1].

وتُستخدم هذه المعايير أيضًا في تصميم شبكات المحميات، بهدف ضمان التمثيل المتوازن للنظم الإيكولوجية، وخلق ترابط بيئي فعّال بين المناطق المحمية المختلفة (connectivity)، بما يسهم في تعزيز القدرة على مقاومة التغيرات البيئية، وعلى رأسها التغير المناخي.

وإجمالًا، فإن اعتماد هذه المعايير البيئية والوظيفية يُعد ضرورة علمية وأخلاقية لضمان فاعلية أنظمة الحماية، ويوفّر أساسًا موضوعيًا لتوجيه السياسات الوطنية، واختيار المواقع ذات الأولوية، ورصد تقدم الدول في تحقيق الأهداف الدولية للتنوع البيولوجي والاستدامة البيئية[2].

الفرع الثالث: الإطار التشريعي والإداري

لا تقتصر فعالية المناطق المحمية على خصائصها البيئية أو التنوع البيولوجي الذي تزخر به، بل تعتمد بشكل كبير على وجود إطار تشريعي وإداري قوي وفعّال يضمن

[1] – بن طيب، سهام، مرجع سابق، ص20.

[2] – الذيابي، جهز بن علي .*المحميات الطبيعية ودورها في تعزيز التنمية المستدامة من وجهة نظر العاملين في الهيئة السعودية لتنمية الحياة الفطرية والعاملين في المحميات: دراسة مقارنة* جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2020.، ص31.

استدامة الحماية وتنفيذ الأهداف المرجوة منها على المدى الطويل. ويُعد هذا الإطار أحد المعايير الأساسية المعتمدة في تصنيف المحميات وتقييم أدائها[1].

أولا: **الإطار القانوني والتنظيمي**

يشكل توفر أساس قانوني واضح يُنظّم إنشاء وإدارة المناطق المحمية، شرطًا أوليًا لنجاح جهود الحماية. ويتضمن ذلك سن تشريعات وطنية تحدد الوضع القانوني للمحمية، والقيود المطبقة داخل حدودها، وصلاحيات الجهات المسؤولة عن إدارتها، بالإضافة إلى العقوبات المتعلقة بالانتهاكات البيئية. كما يُفضل أن تكون هذه التشريعات متوافقة مع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، كاتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية رامسار.

ثانيا: خطة الإدارة المتكاملة

تعتمد فعالية المحميات إلى حدّ بعيد على وجود خطة إدارة شاملة ومحدثة تُحدد الرؤية والأهداف، وتُوزّع المسؤوليات، وتُدرج برامج العمل والأنشطة ذات الأولوية، مثل مراقبة الأنواع، التوعية البيئية، وضبط استخدام الموارد. ويُفترض أن تكون هذه الخطة مرنة، وتُبنى على أسس علمية ومشاركة أصحاب المصلحة، مع وجود آليات للتقييم المرحلي والتعديل عند الحاجة[2].

ثالثا: آليات الرصد والتقييم

[1]– بن طيب، سهام، مرجع سابق، ص22.

[2]– بوسنان، آسيا .*دور الاتفاقيات الدولية في حماية المناطق الرطبة: دراسة حالة اتفاقية رامسار* .مذكرة ماستر، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري – تيزي وزو، 2021، ص36.

تُعد أنظمة الرصد والتقييم ركنًا أساسيًا لضمان فاعلية الإدارة، إذ تُوفر بيانات دقيقة حول الوضع البيئي للمحمية، وتطور حالتها بمرور الزمن، ومدى تحقق الأهداف المحددة. وتشمل هذه الآليات جمع مؤشرات بيولوجية واجتماعية واقتصادية، وتحليلها بشكل دوري، ما يُساعد في الكشف المبكر عن الضغوط البيئية أو التدهور، واتخاذ التدابير التصحيحية المناسبة.

رابعا: إشراك المجتمعات المحلية

أثبتت التجارب الدولية أن مشاركة المجتمعات المحلية والسكان الأصليين في إدارة المناطق المحمية تُسهم بشكل مباشر في تعزيز الحماية والحد من النزاعات، لا سيما في المحميات التي تقع ضمن أراضٍ ذات أنشطة تقليدية أو رعوية أو زراعية. وتشمل هذه المشاركة إدماجهم في اتخاذ القرار، الاستفادة من الموارد بشكل مستدام، والمساهمة في جهود الحراسة والمراقبة البيئية.

وعليه، فإن وجود بنية مؤسسية قوية، مدعومة بتشريعات واضحة، وخطط إدارة محكمة، وآليات متابعة فعالة، يُعد شرطًا حاسمًا لضمان نجاعة التصنيف واستمرارية فعالية الحماية، كما يُمثل الأساس الذي تُبنى عليه جميع الجهود المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية[1].

[1]– بوسنان، آسيا، مرجع سابق، ص37.

الفصل الثاني:

الإطار القانوني الداخلي للمحميات الطبيعية

تعتبر المحميات الطبيعية أحد أبرز أدوات حماية البيئة والحفاظ على التنوع البيولوجي، إذ تشكل فضاءات طبيعية مخصصة لحماية الأنظمة البيئية والأنواع النباتية والحيوانية من التدهور والانقراض. وانطلاقًا من الأهمية البيئية والاقتصادية والاجتماعية لهذه المحميات، عملت الدول، ومن بينها الجزائر، على وضع أطر قانونية وتنظيمية تُؤَسِّس لإدارة فعالة ومستدامة لها.

وفي السياق الجزائري، عرفت مسألة حماية المحميات تطورًا تشريعيًا ملحوظًا، لا سيما مع صدور القانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، وكذا القوانين المتعلقة بالغابات والتنوع البيولوجي. كما تم تكليف عدد من الهيئات الوطنية، على غرار وزارة البيئة والمديرية العامة للغابات، بوضع وتنفيذ السياسات الخاصة بتصنيف وإدارة هذه المحميات.

غير أن الواقع العملي يبرز جملة من الإشكالات والتحديات، سواء على المستوى القانوني والإداري، أو البيئي والاقتصادي، ما يفرض ضرورة إعادة النظر في بعض الآليات القانونية وتقديم مقترحات لتعزيز الحماية الفعلية للمجالات الطبيعية.

وسنعالج في هذا الفصل الإطار القانوني لحماية المحميات الطبيعية في الجزائر في (المبحث الأول)، والى الإشكالات والتحديات في تصنيف المحميات الطبيعية في الجزائر في (المبحث الثاني).

المبحث الأول: الإطار القانوني لحماية المحميات الطبيعية في الجزائر

تُعَدّ الحماية القانونية للمحميات الطبيعية من الركائز الأساسية التي تستند إليها جهود الدولة في الحفاظ على البيئة وضمان استدامة الموارد الطبيعية. وفي هذا الإطار، وضعت الجزائر مجموعة من النصوص القانونية التي تؤطر عملية إنشاء المحميات وتصنيفها وتنظيم إدارتها، وذلك في انسجام مع مبادئ التنمية المستدامة والالتزامات الدولية المتعلقة بحماية التنوع البيولوجي.

وقد برز في هذا السياق القانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة، كأحد أهم النصوص التشريعية التي تؤطر حماية المجالات الطبيعية الحساسة، إلى جانب قانون الغابات الذي يضع الضوابط الخاصة بالمجالات الغابية والمحمية. كما تتولى مؤسسات وطنية عدة مسؤوليات تصنيف وتسيير هذه المحميات، وعلى رأسها وزارة البيئة والمديرية العامة للغابات، بما يبرز الطابع المتعدد الأبعاد لهذا الإطار القانوني.

وعليه، سيتناول هذا المبحث عرضًا مفصلًا لأهم القوانين والتشريعات الوطنية التي تنظم حماية المحميات الطبيعية في الجزائر(المطلب الأول)، إلى جانب تحليل دور المؤسسات المعنية(المطلب الثاني)، مع التطرق إلى التصنيفات المعتمدة للمحميات وفق الإطار القانوني الوطني(المطلب الثالث).

المطلب الأول: القوانين والتشريعات الوطنية المتعلقة بحماية المحميات

تُعَدّ حماية المحميات الطبيعية في الجزائر جزءًا أساسيًا من السياسة البيئية الوطنية، وقد تم تعزيز هذا الجانب من خلال إصدار قوانين وتشريعات تهدف إلى صون التنوع البيولوجي وضمان استدامة الموارد الطبيعية .من بين هذه القوانين[1]القانون رقم 03-10

[1]- زروقي، فاطمة. "دور القانون في حماية المحميات الطبيعية في الجزائر "*مجلة العلوم القانونية والإنسانية*، المجلد 5، العدد 2، 2018، ص. 88

المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة في الفرع الأول، والقانون رقم 23-21 المتعلق بالغابات والثروات الغابية الفرع الثاني، المراسيم التنفيذية والنصوص المكملة الفرع الثالث.

الفرع الأول: القانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة

صدر هذا القانون في 19 جويلية 2003،[1] ويُعَدّ الإطار العام للسياسات البيئية في الجزائر .يهدف إلى تحقيق توازن بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة، من خلال تبني مبادئ التنمية المستدامة .يتضمن القانون أحكامًا تتعلق بالمناطق المحمية، حيث ينص على ضرورة حماية المجالات ذات الحساسية البيئية، بما فيها المحميات الطبيعية والمناطق الرطبة، من خلال:

1. تحديد إجراءات خاصة لتصنيف هذه المناطق بناءً على معايير علمية وبيئية.
2. منع أو تقييد الأنشطة التي قد تضر بالأنظمة البيئية داخل هذه المناطق.
3. فرض تقييم الأثر البيئي للمشاريع التي قد تُقام بالقرب من المحميات.
4. تشجيع إشراك المجتمعات المحلية ومؤسسات البحث في حماية هذه المجالات[2].

الفرع الثاني: القانون رقم 23-21 المتعلق بالغابات والثروات الغابية

صدر هذا القانون في 23 ديسمبر 2023، ونُشر في العدد 83 من الجريدة الرسمية[1].يهدف إلى تحديث الإطار التشريعي السابق (القانون رقم 84-12) بما يتماشى مع التحديات البيئية الراهنة ومتطلبات التنمية المستدامة .من أبرز ما جاء به:

[1]-قانون رقم 03-10 مؤرخ في 19 يوليو سنة 2003، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.
[2]-زروقي، فاطمة.، مرجع سابق، ص89.

1. **التسيير المستدام للثروة الغابية** :يُعزز القانون الجديد مفهوم التسيير المستدام للغابات، مؤكدًا على أن الثروة الغابية الوطنية تُعد ملكًا للمجموعة الوطنية، ويجب على كل مواطن ومقيم المساهمة في حمايتها.
2. **حماية التنوع البيولوجي** :منح أهمية أكبر للمحميات الطبيعية، والمجالات البيئية الحساسة، ومكافحة التصحر والحرائق.
3. **تعزيز الرقابة والعقوبات** :رفع مستوى الردع ضد التعديات على الغابات، خاصة الرعي غير القانوني، القطع غير المشروع، أو الإضرار بالأنظمة البيئية.
4. **توسيع صلاحيات المديرية العامة للغابات** :في مجال التصنيف، المراقبة، والشراكة مع الجماعات المحلية والمجتمع المدني.
5. **تشجيع الاستثمار البيئي**:من خلال فتح الباب أمام الاستثمار في السياحة البيئية والتنمية الغابية المستدامة بشروط محددة[2].

كما ينص القانون على إعداد جرد للثروات الغابية الوطنية كل 10 سنوات، في إطار الاستراتيجية الوطنية للغابات، ويتم تحيينه دوريًا، مما يسمح بإعداد المخطط الوطني للتنمية الغابية وتوجيه الاستراتيجية الوطنية للغابات.[3]

الفرع الثالث: المراسيم التنفيذية والنصوص المكملة

إلى جانب القوانين الأساسية، هناك عدد من النصوص التنظيمية والمراسيم التنفيذية التي تدعم حماية المحميات، من بينها:

---

[1]–قانون رقم 23–21 مؤرخ في 10 جمادي الثانية عام 1445 الموافق 23 ديسمبر سنة 2023، يتعلق بالغابات والثروات الغابية.

[2]–زروقي، فاطمة.، مرجع سابق، ص89.

[3]–المادة 07 من قانون رقم 23–21 ،مرجع سابق.

1. المرسوم التنفيذي رقم 07-145 المؤرخ في 19 مايو 2007، الذي يحدد شروط وإجراءات تصنيف المحميات الطبيعية[1].

2. القوانين المتعلقة بالصيد البري، التي تمنع الصيد داخل المحميات.

3. المراسيم الخاصة بإنشاء حدائق وطنية كمناطق محمية ذات أهمية خاصة.

كل هذه النصوص تشكل نسيجًا قانونيًا متكاملاً، يعكس رغبة الدولة الجزائرية في حماية تراثها الطبيعي والبيئي، غير أن فعالية هذا الإطار القانوني تظل رهينة بتطبيقه الصارم وتوفر الموارد المؤسساتية والبشرية اللازمة[2].

المطلب الثاني: دور المؤسسات الوطنية في تصنيف وإدارة المحميات

تلعب المؤسسات الوطنية في الجزائر دورًا محوريًا في تطبيق السياسات البيئية وحماية المحميات الطبيعية، من خلال مهام تصنيف، تسيير، مراقبة وتقييم هذه المجالات ذات الأهمية البيئية الخاصة. وتُعد وزارة البيئة والمديرية العامة للغابات من بين أهم الهيئات المسؤولة عن هذا المجال، إلى جانب بعض الهيئات التقنية والعلمية، [3] وزارة البيئة والطاقات المتجددة الفرع الأول، المديرية العامة للغابات الفرع الثاني، مؤسسات وهيئات داعمة أخرى الفرع الثالث.

---

[1] -*المرسوم التنفيذي رقم 07-145 المؤرخ في 19 مايو 2007، يحدد شروط وكيفيات تسيير واستغلال المناطق المحمية*.، ج ر العدد 33، 23 مايو 2007.

[2] -بوشعالة، سامي. "الإطار القانوني للمحميات الطبيعية في التشريع الجزائري "*.المجلة الجزائرية للقانون والبيئة*، المجلد 4، العدد 2، 2021، ص. 134.

[3] -بن عبو، خديجة .*الحماية القانونية للمحميات الطبيعية في التشريع الجزائري* .مذكرة ماجستير في القانون العام، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018، ص24.

الفرع الاول: وزارة البيئة والطاقات المتجددة

تُعتبر وزارة البيئة الهيئة الوصية على السياسة البيئية الوطنية، وتضطلع بجملة من المهام الجوهرية فيما يتعلق بالمحميات الطبيعية، من أبرزها:

1. **اقتراح السياسات العامة لحماية التنوع البيولوجي** وتنفيذ البرامج الوطنية في هذا المجال، بالتنسيق مع القطاعات الأخرى.
2. **المشاركة في إعداد القوانين والمراسيم** المتعلقة بالمناطق المحمية، وضمان انسجامها مع المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر، مثل اتفاقية التنوع البيولوجي.
3. **المساهمة في تصنيف المحميات الطبيعية** من خلال تقييم المناطق البيئية الهشة أو ذات الخصوصية الإيكولوجية، واقتراح تصنيفها بالتنسيق مع الهيئات المختصة.
4. **الإشراف على دراسات تقييم الأثر البيئي** للمشاريع التنموية التي قد تؤثر على المحميات.
5. **تنفيذ برامج التحسيس والتربية البيئية** الموجهة للساكنة المحلية من أجل إشراكهم في حماية المحميات الطبيعية[1].

الفرع الثاني: المديرية العامة للغابات

تعد المديرية العامة للغابات (DGF) الجهة التقنية المسؤولة عن تسيير وتطبيق السياسة الغابية في الجزائر، وهي تضطلع بعدد من المهام الرئيسية في مجال المحميات الطبيعية، خاصة تلك الواقعة في المجال الغابي أو المتاخمة له، من بينها[2]:

[1] -بن عبو، خديجة، مرجع سابق، ص24.

[2] -زروقي، فاطمة.، مرجع سابق، ص93.

1. **اقتراح وتصنيف المحميات الغابية** والمناطق ذات الأهمية البيولوجية والإيكولوجية.
2. **إعداد مخططات التسيير** الخاصة بالمحميات الطبيعية الغابية، والتي تحدد طبيعة التدخلات المسموح بها، وتضبط أولويات الحماية.
3. **متابعة تنفيذ التشريعات البيئية والغابية**، وخاصة في ما يتعلق بمنع التعديات، الحرائق، الصيد الجائر، والرعي العشوائي داخل المحميات.
4. **المساهمة في إعداد الجرد الوطني للتنوع البيولوجي** وتوفير البيانات البيئية حول النظم الإيكولوجية الطبيعية[1].

الفرع الثالث: مؤسسات وهيئات داعمة أخرى

إلى جانب الوزارتين المذكورتين، هناك عدة هيئات وطنية تلعب أدوارًا مساندة أو تخصصية في دعم حماية المحميات، منها:

1. **المركز الوطني للتكنولوجيات البيئية** :(CNTE)يقدم الدعم العلمي والتقني في مجال الدراسات البيئية والتنوع البيولوجي.
2. **المعهد الوطني للبحث في العلوم الزراعية** :(INRAA)يساهم في تقييم النظم البيئية وتقديم الحلول العلمية للمشكلات البيئية داخل المحميات.
3. **الجماعات المحلية** :خصوصًا الولايات والبلديات التي توجد على أراضيها محميات، حيث تُسند لها مهام الدعم اللوجستي ومراقبة الأنشطة البشرية.

[1] – نفس المرجع، ص93.

4. تتطلب إدارة المحميات الطبيعية في الجزائر تنسيقًا محكمًا بين هذه المؤسسات، إلى جانب انخراط فعال من قبل المجتمع المدني والساكنة المحلية، لضمان حماية مستدامة ومتكاملة لهذه المجالات البيئية الحساسة[1].

المطلب الثالث: تصنيف المحميات الطبيعية في الجزائر وفق التشريعات الوطنية

تعتبر عملية تصنيف المحميات الطبيعية جزءًا أساسيًا من المنظومة القانونية لحماية البيئة في الجزائر، وهي تهدف إلى ضمان الحفاظ على التنوع البيولوجي وحماية الأنظمة البيئية الهشة من التدهور. وقد وضعت الجزائر تشريعات وقوانين متعددة تهدف إلى تنظيم وتسهيل تصنيف المحميات الطبيعية، بما يعكس التزام الدولة بالحفاظ على مواردها الطبيعية والبيئية، والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويستند هذا التصنيف إلى معايير علمية وإيكولوجية صارمة، كما يعكس التزام الجزائر بالاتفاقيات الدولية التي وقّعت عليها، مثل اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية رامسار لحماية المناطق الرطبة،[2]وسنذكر الأساس التشريعي والإطار القانوني للتصنيف في الفرع الأول، ثم سنتطرق أنواع المحميات الطبيعية في الجزائر في الفرع الثاني،و معايير التصنيف في الفرع الثالث، ونتناول تحديات تصنيف المحميات الطبيعية الفرع الرابع.

الفرع الاول: الأساس التشريعي والإطار القانوني للتصنيف

أولا: القانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة

يُعد هذا القانون الأساس العام لتنظيم السياسة البيئية في الجزائر، حيث يحدد المبادئ الأساسية المتعلقة بحماية البيئة، بما في ذلك تصنيف المحميات الطبيعية. يعكس هذا

---

[1]- بوشعالة، سامي، مرجع سابق، ص138.

[2]- خنوف، حياة .*البيئة في التشريع الجزائري: دراسة تطبيقية على المحميات الطبيعية* .مذكرة ماجستير، جامعة مولود معمري – تيزي وزو، 2020، ص22.

القانون التزام الجزائر بحماية الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي، وتوفير آليات قانونية تضمن الحفاظ على الأنظمة البيئية الهامة[1].

ثانيا: القانون رقم 23-21 المتعلق بالغابات والثروات الغابية

هذا القانون ينظم حماية الغابات ويُعد أحد الأسس القانونية الرئيسية لتصنيف المحميات الطبيعية داخل المساحات الغابية. كما يُحدد شروط تصنيف المحميات الغابية ويدير الأنشطة الاقتصادية داخل هذه المناطق بما يضمن الحفاظ عليها.

ثالثا: المرسوم التنفيذي رقم 07-145 المؤرخ في 19 مايو 2007

يحدد هذا المرسوم شروط وكيفيات تصنيف المحميات الطبيعية في الجزائر، ويقدم آليات لتحديد المواقع التي تستحق أن تكون محمية بناءً على معايير بيئية صارمة[2].

الفرع الثاني: أنواع المحميات الطبيعية في الجزائر

تستند الجزائر إلى عدد من التصنيفات للمحميات الطبيعية التي تتوزع على مختلف المجالات البيئية، بما يضمن تنوع أنماط الحماية وتخصيص الموارد الطبيعية بشكل مناسب. أبرز أنواع المحميات الطبيعية في الجزائر هي[3]:

أولا: الحدائق الوطنية: تُعتبر الحدائق الوطنية من أبرز أشكال المحميات في الجزائر، حيث تُمثل أكبر مناطق الحماية البيئية، وتُخصص لحماية النظم البيئية الطبيعية، وتتنوع من حيث الطبوغرافيا والنباتات والحيوانات. ومن أبرز الأمثلة على ذلك:

---

[1]- دحمانيفاطمة الزهراء .*الإطار القانوني لحماية التنوع البيولوجي في الجزائر* .مذكرة ماجستير في القانون البيئي، جامعة الجزائر 1، 2019، ص18.

[2]- المرجع نفسه، ص18.

[3]- خنوف، حياة .*مرجع سابق، ص26.*

ثانيا: حديقة القالة الوطنية :تعد من أهم المناطق المحمية في الجزائر، وتضم مجموعة متنوعة من الأنظمة البيئية التي تشمل السهول الساحلية والبحيرات والمستنقعات.

ثالثا: حديقة جرجرة :تحتوي على مناطق جبلية غنية بأنواع نباتية وحيوانية نادرة.

رابعا: حديقة الطاسيلي :تعد من أقدم المحميات في الجزائر، وهي تعتبر موقعًا تراثيًا عالميًا نتيجة للرسوم الصخرية التي تعود لآلاف السنين.

هذه الحدائق تخضع لإدارة خاصة تهدف إلى توازن بيئي بين الحماية والسياحة البيئية، مع فرض قيود صارمة على الأنشطة التي قد تضر بالمحيط الطبيعي[1].

أولا المناطق الرطبة المحمية وفقًا لاتفاقية "رامسار"، تم تصنيف بعض المناطق الرطبة الجزائرية كمحميات ذات أهمية عالمية. هذه المحميات تشمل:

1. **محمية بحيرة تنس** :من أهم المحميات الرطبة في الجزائر، وهي موطن للعديد من الطيور المهاجرة.
2. **محمية شط ملغيغ** :تعتبر واحدة من أوسع الأراضي الرطبة في الجزائر، وتتميز بتنوع بيئي كبير.

تخضع هذه المناطق لقوانين خاصة لحمايتها من التلوث والتدهور بسبب الأنشطة البشرية غير المستدامة[2].

ثانيا: المحميات البيولوجية تُعنى هذه المحميات بحماية الأنواع المهددة بالانقراض أو الأنظمة البيئية الحساسة، وتقتصر الأنشطة المسموح بها فيها على الأنشطة البحثية والعلمية، بهدف مراقبة تنوع الأنواع والقيام بالبحوث البيئية. من أبرز الأمثلة على ذلك:

---

[1] – خنوف، حياة .مرجع *سابق، ص26.*

[2] – دحماني، فاطمة الزهراء، مرجع سابق، ص32.

1. **محمية وادي قسطنطين** :التي تضم أنواعًا مهددة مثل غزال الأطلس[1].

2. **محمية تلمسان** :التي تحتوي على أنواع نباتية وحيوانية نادرة.

ثالثا: المحميات الغابية تُصنف بعض المناطق الغابية كمحميات طبيعية، بهدف الحفاظ على التنوع البيولوجي داخل الغابات. يشمل هذا التصنيف غابات الحوض الهضبي الكبير وغابات منطقة القبائل، التي تعتبر موطنًا للعديد من الأنواع المحلية النادرة. وتُفرض عليها قيود صارمة على قطع الأشجار والممارسات الزراعية غير القانونية.

المناطق المحمية ذات القيمة الثقافية أو العلمية تشمل المحميات التي تم تصنيفها بسبب أهميتها الثقافية أو العلمية. تتضمن هذه المحميات مواقع تحتوي على تراث بيئي فريد أو أنظمة بيئية لم يتم اكتشافها بشكل كاف. ويتم إدارتها وفقًا لمعايير تحدد توازنًا بين الحماية وحماية التراث الثقافي أو العلمي[2].

الفرع الثالث: معايير التصنيف

تعتمد الجزائر على معايير علمية صارمة في تصنيف المحميات الطبيعية، حيث تشمل هذه المعايير[3]:

1. **التنوع البيولوجي** :يعتمد التصنيف على غنى الموقع بالأنواع النباتية والحيوانية، بما في ذلك الأنواع المهددة بالانقراض أو النادرة. يُشترط أن تحتوي المنطقة على أنواع فريدة أو تمثل بيئات متميزة.

---

[1]– نفس المرجع.

[2]– دحماني، فاطمة الزهراء، مرجع سابق، ص32.

[3]– سعيدي، رفيقة. "الإطار القانوني لحماية المناطق المحمية في الجزائر وفقًا للقانون 11-02 "*مجلة الدراسات القانونية والبيئية*، العدد 10، 2022، ص. 56.

2. **القيمة الإيكولوجية** :يجب أن يكون للموقع دور أساسي في الحفاظ على التوازن البيئي في المنطقة. يشمل ذلك حماية المياه، الحد من التعرية، والحفاظ على خدمات النظام البيئي مثل تلقيح النباتات وتوزيع البذور.

3. **المخاطر البيئية** :تُعطى الأولوية للمناطق المعرضة للخطر البيئي مثل التلوث، التصحر، أو الانتهاكات البشرية.

4. **القيمة العلمية والتاريخية** :يتم تصنيف بعض المحميات بناءً على أهميتها العلمية، مثل المواقع التي تحتوي على آثار أثرية أو نباتات وحيوانات قد تكون نادرة أو ذات تاريخ علمي متميز.

5. **الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية** :يُؤخذ بعين الاعتبار تأثير الأنشطة البشرية في المناطق القريبة من المحميات ومدى توافق هذه الأنشطة مع أهداف الحماية البيئية[1].

الفرع الرابع: تحديات تصنيف المحميات الطبيعية

رغم وجود إطار قانوني متكامل لتصنيف المحميات الطبيعية، إلا أن الجزائر تواجه بعض التحديات في التطبيق الفعلي لهذه القوانين، ومنها[2]:

1. **نقص الموارد البشرية والمادية** :إن تسيير المحميات الطبيعية يتطلب كادرًا متخصصًا وأجهزة مراقبة متقدمة، وهو ما قد يكون محدودًا في بعض المناطق.

[1] – نفس المرجع، ص58.

[2] – عبد الرحمان محمد علي الغامدي، مرجع سابق، ص45.

2. **الضغوط الاقتصادية والأنشطة غير المستدامة** :تعتبر بعض الأنشطة الاقتصادية مثل الزراعة والرعي غير المنظم والصيد الجائر تهديدًا مستمرًا للمحميات، حيث يصعب منعها بالكامل في بعض الأحيان.

3. **التنسيق بين الهيئات المختلفة** :قد يكون التنسيق بين وزارة البيئة، المديرية العامة للغابات، والجماعات المحلية غير كافٍ في بعض الحالات، مما يؤدي إلى تداخل الصلاحيات وتأخر في اتخاذ الإجراءات الفعالة[1].

[1]– نفس المرجع، نفس الصفحة.

المبحث الثاني: الإشكالات والتحديات في تصنيف المحميات الطبيعية في الجزائر

تعتبر المحميات الطبيعية في الجزائر جزءًا أساسيًا من استراتيجية حماية البيئة والحفاظ على التنوع البيولوجي في البلاد. ورغم التقدم الملحوظ الذي أحرزته الجزائر في مجال التشريعات الخاصة بحماية المحميات الطبيعية، إلا أن هذا المجال لا يزال يواجه العديد من الإشكالات والتحديات التي تعيق فعالية تطبيق السياسات البيئية. هذه الإشكالات تتعدد وتتداخل، حيث تتراوح بين صعوبات قانونية وإدارية، تحديات بيئية واقتصادية، إضافة إلى مشكلات في التنسيق بين مختلف الجهات المعنية.

يتطلب الأمر دراسة متعمقة لهذه التحديات التي تواجه تصنيف المحميات الطبيعية، بهدف تحديد العقبات التي تحول دون تعزيز حماية هذه الفضاءات البيئية الهامة، والعمل على إيجاد حلول قانونية، إدارية وبيئية تُسهم في تحسين الوضع الراهن. في هذا المبحث، سنتناول أهم الإشكالات والتحديات التي تؤثر على تصنيف المحميات الطبيعية في الجزائر(المطلب الأول)، بالإضافة إلى طرح مقترحات عملية لتعزيز النظام القانوني والإداري المتعلق بحمايتها(المطلب الثاني).

المطلب الأول: التحديات القانونية والإدارية

تواجه عملية تصنيف المحميات الطبيعية في الجزائر العديد من التحديات القانونية والإدارية التي تؤثر بشكل مباشر على فاعلية الحماية البيئية في البلاد. ورغم أن الجزائر قد أنشأت إطارًا قانونيًا متكاملًا لحماية هذه المحميات، إلا أن التطبيق الفعلي لهذه القوانين

يظل قاصراً في بعض المجالات، ما يجعل حماية المحميات الطبيعية تواجه صعوبات كبيرة،[1]وعليه سنذكر التحديات القانونية في الفرع الأول، والإدارية في الفرع الثاني، الحلول المقترحة للتحديات القانونية والإدارية في الفرع الثالث.

الفرع الأول: التحديات القانونية

نقص التنسيق بين التشريعات المختلفة يعاني النظام القانوني الجزائري في بعض الأحيان من غياب التنسيق الكافي بين القوانين والأنظمة التي تتعامل مع قضايا البيئة والموارد الطبيعية. ففي حين يوجد قانون خاص بحماية البيئة (القانون 03-10) وقانون لحماية الغابات (القانون 23-21)، إلا أن هناك تداخلًا في بعض المهام بين هذه القوانين، ما يجعل من الصعب تحديد المسؤوليات بدقة، وتطبيق القوانين بشكل فعال. هذا التداخل يؤدي إلى تباطؤ الإجراءات المتخذة من قبل المؤسسات المعنية[2].

ضعف التحديث التشريعي رغم وجود تشريعات لحماية المحميات الطبيعية، إلا أن بعض القوانين بحاجة إلى التحديث لمواكبة التغيرات البيئية المستمرة في الجزائر. على سبيل المثال، تحتاج القوانين المتعلقة بالتحكم في التلوث، الصيد الجائر، والرعي غير المنظم إلى تعديلات تواكب التحديات البيئية الحالية.

إشكاليات تطبيق قوانين الحماية حتى عندما تُشرع القوانين الخاصة بحماية المحميات، غالبًا ما تواجه هذه القوانين صعوبة في التنفيذ على أرض الواقع. تعود هذه الصعوبة إلى غموض بعض النصوص القانونية وعدم وضوحها، مما يؤدي إلى تفسير غير دقيق للقانون من قبل الجهات المسؤولة أو القائمين على التنفيذ. إضافة إلى ذلك، فإن العقوبات

---

[1]- سنوسي، إيمان .*الحماية القانونية للتنوع البيولوجي في ضوء الاتفاقيات الدولية والتشريع الجزائري* .مذكرة ماستر، جامعة باجي مختار عنابة، 2022، ص33.

[2]- بصيفي، مزيود. "الحماية القانونية للبيئة في التشريع الجزائري "*مجلة القانون العقاري والبيئة*، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، العدد 6، 2016، ص. 133.

القانونية المتعلقة بالانتهاكات البيئية في المحميات قد تكون غير كافية أو غير رادعة في بعض الحالات، ما يؤدي إلى استمرار المخالفات[1].

التحديات المرتبطة بالاتفاقيات الدولية رغم التزام الجزائر بالاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية رامسار، إلا أن التحدي الأكبر يكمن في ترجمة هذه الاتفاقيات إلى قوانين وطنية فعالة يمكن تطبيقها على الأرض. فعدم التوافق الكامل بين بعض المعاهدات الدولية والتشريعات المحلية قد يعوق الجهود الوطنية لحماية المحميات[2].

الفرع الثاني: التحديات الإدارية

نقص التنسيق بين المؤسسات الحكومية رغم وجود العديد من الهيئات الحكومية المسؤولة عن تسيير المحميات الطبيعية، مثل وزارة البيئة والمديرية العامة للغابات، فإن هناك غيابًا لتنسيق فعّال بين هذه المؤسسات، ما يؤدي إلى تشتيت الجهود المبذولة للحفاظ على المحميات. قد يؤدي هذا التنسيق الضعيف إلى تعارض في السياسات والقرارات، مما يقلل من كفاءة إدارة المحميات.

ضعف الموارد البشرية والإمكانيات اللوجستية تواجه الإدارات المكلفة بتصنيف وإدارة المحميات الطبيعية في الجزائر نقصًا في الموارد البشرية المتخصصة، حيث يفتقر العديد من الموظفين إلى التكوين الكافي في مجال حماية البيئة. كما أن الموارد اللوجستية، مثل أجهزة المراقبة، أنظمة المعلومات الجغرافية(GIS) ، وفرق العمل الميدانية، تظل محدودة في بعض المحميات، مما يعوق عمليات التقييم والمراقبة المستمرة[3].

[1]– سنوسي، إيمان، مرجع سابق، ص34.

[2]– نفس المرجع، نفس الصفحة.

[3]– بصيفي، مزيود، مرجع سابق، ص136.

التحديات المتعلقة بالتمويل تُعاني بعض المحميات الطبيعية من نقص التمويل اللازم لتسييرها، مما يجعل من الصعب تنفيذ المشاريع البيئية مثل برامج إعادة التأهيل البيئي، أو التوعية المجتمعية. يعتبر ضعف الدعم المالي من أبرز العوائق التي تحد من فعالية إدارة المحميات.

غياب إشراك المجتمع المحلي في الإدارة رغم أن بعض المحميات الطبيعية تُدار من قبل هيئات حكومية، إلا أن غياب إشراك المجتمع المحلي في عملية الإدارة والتخطيط يُعد من أبرز التحديات الإدارية. إن المجتمعات المحلية التي تعيش بالقرب من هذه المحميات يمكن أن تلعب دورًا رئيسيًا في حمايتها، لكن غياب التعاون الفعّال بين هذه المجتمعات والمؤسسات الحكومية يعيق الجهود المبذولة.

التحديات في مراقبة الأنشطة البشرية تزايد الأنشطة البشرية داخل المحميات، مثل الصيد غير القانوني، الرعي الجائر، وقطع الأشجار، يمثل تحديًا كبيرًا لإدارات المحميات. يعزى هذا التحدي إلى غياب الرقابة المستمرة ونقص فرق المراقبة المدربة، الأمر الذي يسهم في انتهاك القوانين[1].

المشاكل المرتبطة بالتصنيف المؤقت للمناطق المحمية في بعض الأحيان، يتم تصنيف بعض المناطق كـــ "مناطق محمية مؤقتة"، وهو تصنيف قد يخلق حالة من عدم الاستقرار القانوني والإداري. في حال عدم التحويل الرسمي لهذه المناطق إلى محميات دائمة، يمكن أن يتعرض الموقع للتهديد من الأنشطة غير القانونية أو من مشاريع تنموية قد تؤثر عليه[2].

[1]– بصيفي مزيود، مرجع سابق، ص136.

[2]– نفس المرجع ، ص137.

الفرع الثالث: الحلول المقترحة للتحديات القانونية والإدارية

تعزيز التنسيق بين المؤسسات الحكومية من الضروري إنشاء آلية تنسيق فعالة بين جميع المؤسسات المعنية بإدارة المحميات الطبيعية لضمان توجيه الجهود بشكل متناغم وتحقيق أهداف الحماية البيئية.

تحديث التشريعات البيئية يجب العمل على تحديث القوانين والتشريعات البيئية بما يتماشى مع المعايير الدولية وأحدث التطورات في مجال حماية البيئة، مع تعزيز العقوبات المقررة ضد المخالفات البيئية داخل المحميات.

تأهيل وتدريب الكوادر البشرية ينبغي تكثيف برامج التدريب والتأهيل للموظفين العاملين في المحميات، بما في ذلك تدريب فرق المراقبة على استخدام التكنولوجيا الحديثة في جمع البيانات وتحليلها[1].

إشراك المجتمع المحلي من المهم تطوير سياسات تشجع على إشراك المجتمعات المحلية في إدارة المحميات الطبيعية، من خلال تبني برامج توعية وتثقيف بيئي وتوفير فرص عمل مستدامة داخل المحميات.

تحسين تمويل المحميات يجب على الحكومة الجزائرية البحث عن مصادر تمويل إضافية، سواء من خلال الميزانية العامة أو عبر شراكات مع منظمات دولية أو القطاع الخاص، لدعم المشاريع البيئية في المحميات[2].

---

[1]– لعميري ياسين بوشنافة جمال المحميات الطبيعية في التجربة الجزائرية وبعض التجارب العربية، مجلة الدراسات القانونية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة المدية، مج الخامس، العدد الأول، 2019، ص 141.

[2]– نفس المرجع، ص142.

المطلب الثاني: الإشكالات البيئية والاقتصادية

رغم أن الجزائر قد وضعت إطارًا قانونيًا وتشريعيًا متقدمًا لحماية المحميات الطبيعية، إلا أن هذه المحميات تواجه العديد من الإشكالات البيئية والاقتصادية التي تؤثر بشكل كبير على قدرتها على الحفاظ على التنوع البيولوجي وحماية الأنظمة البيئية الهشة هذه الإشكالات تتنوع بين تحديات بيئية ناشئة عن التغيرات المناخية والتلوث في الفرع الاول، وأخرى اقتصادية تتعلق بالأنشطة البشرية التي تؤثر سلبًا على البيئة في الفرع الثاني.[1]ثم سنتطرق إلى حلولها في الفرع الثالث.

الفرع الاول: الإشكالات البيئية

التغيرات المناخية وتأثيرها على المحميات تعد التغيرات المناخية من أكبر التهديدات البيئية التي تواجه المحميات الطبيعية في الجزائر. ارتفاع درجات الحرارة، تغير أنماط الأمطار، وزيادة تكرار الظواهر الجوية المتطرفة مثل الجفاف والفيضانات، تؤثر بشكل مباشر على الأنظمة البيئية الهشة داخل المحميات. على سبيل المثال، تؤدي زيادة درجات الحرارة إلى تصحر الأراضي وزيادة انتشار الحرائق الغابية، مما يهدد استقرار الأنواع النباتية والحيوانية التي تعيش في هذه المحميات[2].

التهديدات الناتجة عن التلوث يُعد التلوث أحد أبرز العوامل التي تهدد المحميات الطبيعية في الجزائر. يشمل التلوث المائي، الهوائي، والتربة، ويؤثر بشكل كبير على جودة البيئة داخل المحميات. في العديد من المناطق المحمية، يتعرض النظام البيئي للتلوث نتيجة

---

[1]– بخوش، آية، وموادنة، هند .*النظام القانوني للمجالات المحمية في التشريع الجزائري* .مذكرة ماستر، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2022، ص51.

[2]– حميدة، حسن .*نظام حماية المساحات والمواقع المحمية في التشريع الجزائري* .أطروحة ماجستير، جامعة سعد دحلب البليدة 1، 2001، ص26.

للأنشطة البشرية غير القانونية مثل الصيد الجائر، تصريف المياه الملوثة من الصناعات، والنفايات الناتجة عن النشاطات السياحية غير المنضبطة. يؤدي التلوث إلى تدهور جودة المياه والهواء، مما يؤثر سلبًا على الحياة البرية والنباتات داخل المحميات.

التهديدات الناتجة عن الأنواع الغازية تعد الأنواع الغازية من التهديدات الكبرى التي تواجه المحميات الطبيعية في الجزائر. هذه الأنواع، سواء كانت نباتية أو حيوانية، تقتحم المحميات وتتنافس مع الأنواع المحلية على الموارد الطبيعية. قد تؤدي هذه الأنواع إلى إضعاف التنوع البيولوجي المحلي، مما يهدد التوازن البيئي في المحميات. تتسبب بعض الأنواع الغازية مثل النباتات المائية في تقليل تنوع الحياة النباتية، كما يمكن أن تهدد الأنواع الحيوانية المحلية[1].

الحرائق الغابية تعد الحرائق الغابية أحد الأخطار البيئية الكبرى التي تهدد المحميات الطبيعية في الجزائر. المناطق الجبلية والغابات الوطنية تعد من أكثر المناطق عرضة للحرائق، لا سيما في فصل الصيف. وتسبب هذه الحرائق تدميرًا للمساحات الخضراء وتؤدي إلى تدهور التربة وفقدان التنوع البيولوجي. كما أن غياب التنسيق الجيد في مكافحة الحرائق قد يزيد من تعقيد الوضع.

الرعي الجائر والصيد غير القانوني يعد الرعي الجائر من أبرز المشاكل التي تواجه المحميات الطبيعية في الجزائر، حيث يؤدي إلى تدهور التربة والنباتات، ويهدد الحياة البرية. على الرغم من وجود قوانين تحظر الرعي الجائر داخل المحميات، إلا أن العديد من المجتمعات المحلية تمارس هذه الأنشطة بشكل غير قانوني، مما يضعف قدرة المحميات على الحفاظ على التنوع البيولوجي. من جهة أخرى، يُعد الصيد غير القانوني

[1]– حميدة، حسن، مرجع سابق، ص26.

من أكبر الممارسات التي تهدد العديد من الأنواع المهددة بالانقراض في الجزائر، مثل الغزلان والنمور الصحراوية[1].

الفرع الاول: الإشكالات الاقتصادية

الضغوط الاقتصادية بسبب الأنشطة البشرية تعد الأنشطة الاقتصادية المختلفة مثل الزراعة، الرعي، والصيد، من العوامل التي تؤثر على المحميات الطبيعية في الجزائر. في بعض الأحيان، تتعرض المحميات لضغوط اقتصادية بسبب محاولات تحويل بعض الأراضي المحمية إلى أراضٍ زراعية أو للاستفادة من الموارد الطبيعية في هذه المناطق. رغم أن هذه الأنشطة قد تساهم في الاقتصاد المحلي، إلا أن تأثيراتها السلبية على البيئة قد تؤدي إلى تدهور المحميات وفقدان التنوع البيولوجي[2].

الأنشطة السياحية غير المنظمة يمثل القطاع السياحي أحد المصادر الاقتصادية المهمة في الجزائر، إلا أن السياحة غير المنظمة قد تشكل تهديدًا للمحميات الطبيعية. تشهد بعض المحميات تدفقًا كبيرًا للسياح، مما يؤدي إلى تدمير البيئات الطبيعية بسبب التجاوزات في الاستعمالات السياحية مثل بناء المنشآت السياحية في مناطق حساسة، إضافة إلى التلوث الناتج عن الأنشطة السياحية مثل المخلفات والنفايات. من ناحية أخرى، فإن عدم وجود تخطيط سياحي مستدام قد يؤدي إلى التأثيرات السلبية على البيئة.

نقص التمويل والموارد الاقتصادية للمحميات تعاني بعض المحميات في الجزائر من نقص شديد في التمويل اللازم لإدارة هذه المناطق وصيانتها. حيث تفتقر العديد من المحميات إلى الدعم المالي الكافي لتنفيذ مشاريعها البيئية مثل برامج إعادة تأهيل النظام

[1] – نفس المرجع ص27.

[2] – جوامع، وليد .حماية الموارد البيئية في التشريع الجزائري .مذكرة ماستر، جامعة سوق أهراس، 2023، ص33.

البيئي، أو حتى إجراء دراسات علمية وتقييمات بيئية دورية. وهذا يؤدي إلى تقليل القدرة على حماية المحميات بشكل فعّال[1].

التحديات في إدارة الموارد الطبيعية داخل المحميات في بعض الأحيان، يمكن أن تتعارض الاستراتيجيات الاقتصادية مع أهداف حماية البيئة داخل المحميات. على سبيل المثال، قد تُفرض قيود على الصيد أو قطع الأشجار في بعض المناطق المحمية التي تحتوي على موارد اقتصادية مهمة مثل خشب الأشجار أو الحيوانات البرية. يؤدي هذا الصراع بين الحفاظ على البيئة وتلبية الاحتياجات الاقتصادية إلى صعوبة في إيجاد توازن بين حماية المحميات واستغلال الموارد الطبيعية.

غياب استراتيجيات تنمية مستدامة تفتقر بعض المحميات إلى استراتيجيات تنمية مستدامة تأخذ بعين الاعتبار التوازن بين الحماية البيئية والتطور الاقتصادي والاجتماعي. غياب هذه الاستراتيجيات يؤدي إلى استنزاف الموارد الطبيعية المحمية دون تقديم حلول مستدامة تُحسن من حياة السكان المحليين[2].

الفرع الثالث: الحلول المقترحة للإشكالات البيئية والاقتصادية

تطوير استراتيجيات التكيف مع التغيرات المناخيةينبغي العمل على وضع خطط متكاملة للتكيف مع التغيرات المناخية، تشمل إعادة تأهيل الأراضي المتدهورة، زرع أنواع نباتية مقاومة للجفاف، وتطوير آليات لمكافحة الحرائق وحماية المحميات من التدهور البيئي.

تعزيز الرقابة على الأنشطة البشرية يجب تكثيف الرقابة على الأنشطة البشرية داخل المحميات، مثل الصيد والرعي، مع فرض عقوبات رادعة للمخالفين. من المهم أيضًا

[1] – بلقيس، لخضر حمينة، ومزاري، الزهرة .آليات حماية البيئة في التشريع الجزائري .مذكرة ماستر، جامعة المسيلة، 2022، ص41.

[2] – بلقيس، لخضر حمينة، ومزاري، الزهرة، مرجع سابق، 42.

تطوير برامج توعية للمجتمعات المحلية حول أهمية الحفاظ على البيئة وضرورة الامتناع عن الأنشطة الضارة[1].

تعزيز السياحة البيئية المستدامة ينبغي تشجيع السياحة البيئية المستدامة داخل المحميات، مع وضع ضوابط ومعايير صارمة لضمان الحد من التأثيرات البيئية الناتجة عن النشاطات السياحية. يجب أيضًا الاستثمار في البنية التحتية السياحية التي لا تؤثر سلبًا على المحميات.

إيجاد مصادر تمويل بديلة يُستحسن تطوير شراكات مع المنظمات الدولية والقطاع الخاص لتوفير التمويل اللازم لإدارة المحميات. كما يجب استكشاف أساليب تمويل مبتكرة مثل السياحة البيئية أو بيع خدمات النظام البيئي.

تبني استراتيجيات تنمية مستدامة من الضروري أن تعتمد الجزائر استراتيجيات تنمية مستدامة ضمن المناطق المحمية، تركز على دمج حماية البيئة مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما يضمن تحسين الحياة اليومية للمجتمعات المحلية دون التأثير على التنوع البيولوجي[2].

المطلب الثالث: مقترحات لتعزيز الحماية القانونية للمحميات الطبيعية في الجزائر

رغم الجهود التي بذلتها الجزائر في وضع قوانين وتشريعات لحماية المحميات الطبيعية، إلا أن التحديات القانونية والإدارية والبيئية تظل قائمة. بناءً على ذلك، هناك حاجة ماسة إلى تعزيز النظام القانوني المتعلق بالمحميات الطبيعية من خلال تعديلات وتحسينات تهدف إلى جعل الحماية أكثر فعالية واستدامة.[3] في هذا المطلب، سيتم

[1]– حميدة، حسن، مرجع سابق، ص30.

[2]– حميدة، حسن، مرجع سابق، ص31.

[3]– عبد الهادي، سحر إسماعيل محمد. "هيكل وقائي مقترح لتحديد وتصنيف المحميات الطبيعية في مصر "*مجلة البحوث العمرانية*، المجلد 27، العدد 1، 2018.،ص64..

استعراض بعض المقترحات التي يمكن أن تسهم في تعزيز الحماية القانونية للمحميات الطبيعية في الجزائر.

الفرع الاول: تعزيز التشريعات والقوانين البيئية

تحديث وتعديل القوانين الحالية من الضروري تحديث التشريعات الحالية المتعلقة بحماية المحميات الطبيعية لتواكب التحديات البيئية الحديثة. يمكن تضمين مفاهيم جديدة مثل التغيرات المناخية، التلوث البيئي، والانواع الغازية، ضمن النصوص القانونية. بالإضافة إلى ذلك، يجب تعديل قوانين حماية الغابات، مثل قانون 23-21، لتشمل عقوبات رادعة ضد المخالفات التي تهدد المحميات الطبيعية، مثل الصيد الجائر، التلوث البيئي، والأنشطة غير القانونية.

إنشاء قانون شامل للمحميات الطبيعية يُستحسن أن يتم إصدار قانون خاص وشامل ينظم إنشاء وإدارة المحميات الطبيعية، يتضمن آليات دقيقة لتصنيف المحميات، إدارة التنوع البيولوجي، وتنفيذ العقوبات ضد الانتهاكات. هذا القانون يجب أن يضع قواعد واضحة وشفافة لإدارة المحميات من جميع الجوانب البيئية، الاقتصادية، والاجتماعية[1].

تعزيز التعاون مع الاتفاقيات الدولية يجب تعزيز التكامل بين التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها الجزائر، مثل اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية رامسار. ينبغي أن يتم تحديث التشريعات المحلية لتتماشى مع هذه الاتفاقيات، وضمان تنفيذها بشكل فعال داخل المحميات[2].

الفرع الثاني: تعزيز الرقابة والمراقبة القانونية

[1] – نصري، عباس، وزرقون، عمر، مرجع سابق، ص34.

[2] – نفس المرجع، ص35.

إنشاء آليات رقابة مستقلة ينبغي إنشاء هيئات رقابة مستقلة تعمل على مراقبة تنفيذ القوانين في المحميات الطبيعية. هذه الهيئات يجب أن تكون مجهزة بالموارد اللازمة، مثل الفرق المدربة والأجهزة الحديثة، لمتابعة الأنشطة داخل المحميات، والتحقق من التزام المعنيين بالقوانين.

استخدام التكنولوجيا في الرقابة من الممكن تعزيز الرقابة من خلال استخدام التقنيات الحديثة مثل الأقمار الصناعية، أنظمة المعلومات الجغرافية(GIS) ، والطائرات بدون طيار (درون) لمراقبة المحميات عن كثب. هذه التقنيات تساعد في الكشف المبكر عن الانتهاكات البيئية، مثل الصيد غير القانوني أو التلوث[1].

تعزيز التعاون بين السلطات المحلية والوطنية من الضروري تعزيز التعاون بين السلطات المحلية والإدارات الوطنية المعنية بحماية البيئة، مثل وزارة البيئة والمديرية العامة للغابات. يجب أن يكون هناك تنسيق دائم بين هذه الهيئات لضمان تطبيق القوانين في المحميات الطبيعية، خاصة في المناطق النائية التي يصعب الوصول إليها[2].

الفرع الثالث: تفعيل دور المجتمعات المحلية في الحماية

إشراك المجتمعات المحلية في إدارة المحميات من الأهمية بمكان أن يتم إشراك المجتمعات المحلية في عملية إدارة المحميات الطبيعية. يمكن منح هذه المجتمعات دورًا مهمًا في مراقبة المحميات من خلال برامج تدريبية تهدف إلى توعية السكان المحليين بأهمية المحافظة على البيئة، بالإضافة إلى تمكينهم من المشاركة الفعالة في إدارة الموارد الطبيعية.

---

[1] – فوحمة، الزهرة، وبالهادي، بشير .*الحماية القانونية للبيئة البحرية في التشريع الجزائري* .مذكرة ماستر، جامعة الوادي، 2017،ص46.

[2] – نفس المرجع، ص47.

خلق آليات لحوافز اقتصادية للمجتمعات المحلية ينبغي توفير حوافز اقتصادية للمجتمعات المحلية التي تساهم في حماية المحميات، مثل توفير فرص عمل مستدامة في السياحة البيئية أو الزراعة المستدامة. يمكن أن تساعد هذه الحوافز في تحقيق التوازن بين حماية البيئة وتحقيق التنمية الاقتصادية المحلية[1].

الفرع الرابع: تعزيز التوعية والتثقيف البيئي

إطلاق برامج توعية وطنية من الضروري إطلاق برامج توعية بيئية تهدف إلى إطلاع الجمهور على أهمية المحميات الطبيعية ودورها في الحفاظ على التنوع البيولوجي. ينبغي أن تستهدف هذه البرامج مختلف الفئات الاجتماعية، بما في ذلك الطلاب، والباحثين، والمجتمعات المحلية، لتعزيز الوعي البيئي على نطاق واسع[2].

تطوير المناهج التعليمية البيئية يجب أن يتم إدراج مفاهيم الحفاظ على البيئة والمحميات الطبيعية ضمن المناهج التعليمية على مختلف المستويات، من التعليم الابتدائي إلى التعليم الجامعي. هذه الخطوة يمكن أن تسهم في خلق جيل جديد من المواطنين الواعين بيئيًا والقادرين على المساهمة في حماية المحميات الطبيعية[3].

الفرع الخامس: تحسين التنسيق بين القطاعين العام والخاص

تشجيع استثمارات القطاع الخاص في المحميات يجب أن يتم تشجيع استثمارات القطاع الخاص في مجال السياحة البيئية والمشروعات البيئية المستدامة داخل المحميات الطبيعية. يمكن للقطاع الخاص أن يلعب دورًا مهمًا في تحسين البنية التحتية للمحميات وتوفير الموارد اللازمة لإدارتها

[1] – نفس المرجع، ص47.

[2] – نصري، عباس، وزرقون، عمر، مرجع سابق، ص35.

[3] – نفس المرجع.

تشجيع الشراكات مع المنظمات الدولية من المفيد تعزيز التعاون مع المنظمات البيئية الدولية مثل الصندوق العالمي للطبيعة (WWF) وغيرها من المنظمات التي توفر دعمًا ماليًا وتقنيًا لحماية المحميات. هذه الشراكات يمكن أن تساهم في توفير الموارد اللازمة لتطوير المحميات الطبيعية في الجزائر[1].

الفرع السادس: تعزيز الموارد البشرية والتدريب

إعداد كوادر متخصصة في إدارة المحميات من الضروري إنشاء برامج تدريبية متخصصة لتأهيل الكوادر البشرية في مجال إدارة المحميات الطبيعية. ينبغي أن تشمل هذه البرامج تعليم المهارات المتعلقة بالمراقبة البيئية، إدارة الموارد الطبيعية، وتطبيق القوانين البيئية. يمكن التعاون مع الجامعات والمعاهد البيئية لتدريب الموظفين المحليين في هذا المجال.

إعداد برامج بحثية لقياس فعالية المحميات يجب إنشاء برامج بحثية علمية تهدف إلى قياس فعالية المحميات الطبيعية في الحفاظ على التنوع البيولوجي. كما يمكن دعم المشاريع البحثية التي تركز على تحسين إدارة المحميات وحمايتها من التهديدات المختلفة[2].

[1] – فوحمة، الزهرة، وبالهادي، بشير، مرجع سابق، ص48.

[2] – حميدة، حسن، مرجع سابق، ص34.

خـاتمة

خاتمة

في ختام هذا البحث، يتضح أن موضوع المحميات الطبيعية يحتل موقعًا محوريًا في جهود المجتمع الدولي للحفاظ على البيئة والتنوع البيولوجي، لما له من دور استراتيجي في حماية النظم الإيكولوجية والموارد الطبيعية المهددة بالاندثار. وقد بيّنت الدراسة أن الإطار القانوني الدولي لحماية المحميات قد شهد تطورًا ملحوظًا، تمثل في تبني عدد من الاتفاقيات الدولية متعددة الأطراف مثل اتفاقية رامسار، واتفاقية التنوع البيولوجي، وبرنامج اليونسكو للمحيط الحيوي، والتي أرست قواعد ومعايير موحدة لتصنيف وإدارة المحميات الطبيعية.

وعلى المستوى الوطني، كشفت الدراسة أن الجزائر تبذل جهودًا مهمة في مجال حماية المحميات، من خلال إصدار قوانين ذات صلة، مثل القانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة وقانون الغابات، فضلاً عن دور المؤسسات الوطنية كوزارة البيئة والمديرية العامة للغابات. إلا أن هذه الجهود لا تزال دون المستوى المطلوب، نظرًا لوجود عدد من التحديات القانونية والإدارية والبيئية التي تعيق التصنيف الفعّال للمحميات الطبيعية وضمان حمايتها الفعلية.

أبرز نتائج الدراسة

من خلال التحليل القانوني والنصوص المرجعية، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. المحميات الطبيعية تمثل آلية قانونية فعالة لحماية التنوع البيولوجي، شرط تفعيلها وفق معايير علمية وتشريعية دقيقة.
2. الاتفاقيات الدولية تضع أسسًا واضحة لحماية المحميات، غير أن تفعيلها على المستوى الوطني يظل متفاوتًا حسب قدرة الدول على ملاءمة تشريعاتها.

3. الإطار القانوني الجزائري يعاني من تعدد النصوص وتـــداخل الاختصاصـــات بـــين الهيئات، ما يؤثر سلبًا على نجاعة الحماية.

4. ضعف التنسيق المؤسساتي، وغياب قاعدة بيانات وطنية محدثة للمحميات، يُعدّان من أبرز العوائق التي تواجه التصنيف والإدارة البيئية للمحميات.

5. هناك حاجة ماسة إلى ملاءمة القوانين الوطنية مع المعايير الدولية، وتكثيف الوعي البيئي لدى الفاعلين القانونيين والإداريين.

توصيات البحث

بناءً على ما سبق، يقترح الباحث جملة من التوصيات العملية والقانونية، أبرزها:

1. **مراجعة وتحديث القوانين الوطنية** ذات الصلة بالمحميات الطبيعية، بما يضمن انسجامها مع الاتفاقيات الدولية الموقعة من قبل الجزائر.

2. **إنشاء هيئة وطنية مستقلة** تُعنى بتصنيف وإدارة المحميات، تتوفر على صلاحيات واضحة وإمكانيات مادية وبشرية كافية.

3. **تعزيز التعاون الدولي والإقليمي** في مجال تبادل الخبرات والبيانات حول المحميات والتنوع البيولوجي.

4. **إدراج التربية البيئية في البرامج التعليمية** والتكوين المستمر للإدارات المحلية، من أجل خلق وعي جماعي بأهمية حماية المحميات.

5. **تحسين التنسيق بين القطاعات الوزارية** ذات الصلة (البيئة، الفلاحة، الغابات، السياحة) من خلال آلية وطنية مشتركة تضمن تكامل السياسات البيئية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا– الكتب:

1. إبراهيم بظاظو، السياحة البيئية وأسس استدامتها، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

2. الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (5/1851)، دار العلم للملايين، بيروت، ط4: 1987م.

3. شاوي شافية، "السياحة المستدامة "، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة باجي مختار، عنابة ، 2019.

4. فيليب كوليه .القانون البيئي الدولي والجنوب العالمي: رؤى متعددة التخصصات .مطبعة جامعة كامبريدج، 2010.

5. محمد إبراهيم المحميات الطبيعية في مصر، مطابع دار أخبار اليوم، 2012.

ثانيا–الأطروحات والمذكرات

6. أحمد، فاطمة الزهراء، التنوع البيولوجي وأثر المحميات الطبيعية في المحافظة عليه: دراسة قانونية مقارنة . رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة وهران، 2021.

7. بخوش، آية، وموادنة، هند .النظام القانوني للمجالات المحمية في التشريع الجزائري .مذكرة ماستر، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2024.

8. بلقاسم، لامية .الحماية القانونية للمحميات الطبيعية في القانون الجزائري .مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيارت، 2023.

9. بلقيس، لخضر حمينة، ومزاري، الزهرة .آليات حماية البيئة في التشريع الجزائري .مذكرة ماستر، جامعة المسيلة، 2022.

10. بن ساسي، مراد .الإطار القانوني الدولي لحماية المناطق المحمية: دراسة تحليلية في ضوء الاتفاقيات البيئية . مذكرة ماستر، كلية الحقوق، جامعة باتنة 1، 2019.

11. بن طيب، سهام .الإطار القانوني لحماية المحميات الطبيعية في الجزائر .مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر – بسكرة، 2020.

12. بن عبو، خديجة .الحماية القانونية للمحميات الطبيعية في التشريع الجزائري .مذكرة ماجستير في القانون العام، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018.

13. بن عيسىمريم، الحماية القانونية للمحميات الطبيعية في القانون الجزائري .مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1.

14. بوحفص، نبيلة، المحميات الطبيعية كآلية لحماية البيئة في التشريع الجزائري والمقارن .رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف 2، 2020.

15. بوسنان، آسيا .دور الاتفاقيات الدولية في حماية المناطق الرطبة: دراسة حالة اتفاقية رامسار .مذكرة ماستر، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري – تيزي وزو، 2021.

16. بوشنافة سامية، المحميات الطبيعية في ضوء الاتفاقيات الدولية: بين النص القانوني والتطبيق العملي .مذكرة ماستر، جامعة باتنة 1، 2016.

17. بوعشاش، سامية .إدارة وتخطيط المحميات الطبيعية في الجزائر باستخدام نظم المعلومات الجغرافية .أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2021.

18. بوفلاقة، نسرين .الحماية القانونية للبيئة الطبيعية من خلال التشريع الجزائري والاتفاقيات الدولية .مذكرة ماستر، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة 1، 2019.

19. جوامع، وليد .حماية الموارد البيئية في التشريع الجزائري .مذكرة ماستر، جامعة سوق أهراس، 2023، ص33.

20. حميدة، حسن .نظام حماية المساحات والمواقع المحمية في التشريع الجزائري .أطروحة ماجستير، جامعة سعد دحلب البليدة 1، 2001.

21. خنوف، حياة .البيئة في التشريع الجزائري: دراسة تطبيقية على المحميات الطبيعية .مذكرة ماجستير، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2020.

22. دحماني فاطمة الزهراء .الإطار القانوني لحماية التنوع البيولوجي في الجزائر .مذكرة ماجستير في القانون البيئي، جامعة الجزائر 1، 2019.

23. زروقي، خديجة، دور المحميات الطبيعية في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة الحظيرة الوطنية جرجرة . مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تيزي وزو، 2018.

24. سنوسي، إيمان .الحماية القانونية للتنوع البيولوجي في ضوء الاتفاقيات الدولية والتشريع الجزائري .مذكرة ماستر، جامعة باجي مختار عنابة، 2022.

25. عتيق، نادية .الآليات القانونية لحماية الموارد الطبيعية النباتية في التشريع الجزائري .مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أدرار، 2022.

26. فاطمة بن الدين، الحماية القانونية للمحمية الطبيعية دراسة حالة، أطروحة دكتوراه تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم القانون العام جامعة وهران، 2021-2022.

27. فوحمة، الزهرة، وبالهادي، بشير .الحماية القانونية للبيئة البحرية في التشريع الجزائري .مذكرة ماستر، جامعة الوادي، 2017.

28.قانة، سهيلة.، إدارة وتسيير المحميات الطبيعية ودورها في حماية التنوع البيولوجي .مذكرة ماستر، كلية العلوم البيئية، جامعة قسنطينة 3، 2019.

29. مباركي، عائشة .التشريعات البيئية في الجزائر وأثرها في حماية التنوع البيولوجي .مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 2018.

30. نصري، عباس، وزرقون، عمر .الحماية القانونية للثروة المائية في التشريع الجزائري .مذكرة ماستر، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج، 2024.

ثالثا–المراسيم والقوانين:

1.المرسوم التنفيذي رقم 07-145 المؤرخ في 19 مايو 2007، يحدد شروط وكيفيات تسيير واستغلال المناطق المحمية.، ج ر العدد 33، 23 مايو 2007.

2.قانون رقم 23-21 مؤرخ في 10 جمادي الثانية عام 1445 الموافق 23 ديسمبر سنة 2023، يتعلق بالغابات والثروات الغابية.

3.الأمم المتحدة .اتفاقية التنوع البيولوجي: النص والملحقات .الأمم المتحدة، 1992.

4.برنامج الأمم المتحدة للبيئة – المركز العالمي لرصد الحفظ، والاتحاد الدولي لحماية الطبيعة .تقرير الكوكب المحمي 2020: تتبع التقدم نحو الأهداف العالمية للمناطق المحمية.2021 .

5.قانون رقم 03-10 مؤرخ في 19 يوليو سنة 2003، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

6.اليونسكو .اتفاقية حماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي .منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، 1972.

رابعا–المجلات والمقالات:

1.بصيفي، مزيود. "الحماية القانونية للبيئة في التشريع الجزائري ".مجلة القانون العقاري والبيئة، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، العدد 6، .

2.بوشعالة، سامي. "الإطار القانوني للمحميات الطبيعية في التشريع الجزائري ".المجلة الجزائرية للقانون والبيئة، المجلد 4، العدد 2، 2021.

3.بوكورو، منال، الحماية القانونية للتنوع البيولوجي في المحميات البحرية على ضوء التشريع الجزائري .مجلة العلوم الإنسانية، ، 2016.

4.الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة .(IUCN) إرشادات تطبيق فئات إدارة المناطق المحمية .تحرير: نايجلددلي، الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة، 2008.

5.زروقي، فاطمة. "دور القانون في حماية المحميات الطبيعية في الجزائر ".مجلة العلوم القانونية والإنسانية، المجلد 5، العدد 2، 2018.

6.سعيدي، رفيقة. "الإطار القانوني لحماية المناطق المحمية في الجزائر وفقًا للقانون 11-02 ".مجلة الدراسات القانونية والبيئية، العدد 10، 2022.

7.عبد الرحمان محمد علي الغامدي، بحث عن المحميات الطبيعية، كلية الآداب والعلوم ببلجرشي، قسم الاحياء.

8.فاطمة بن الدين المحميات الطبيعية ودورها في الحفاظ على العقار البيئي واستدامته، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، 2017.

9.فراس ياوز عبد القادر، الجرائم الماسة بالمحميات الطبيعية دراسة مقارنة مجلة الحقوق، جامعة المستنصرية، العراق، مجلد04، عدد 17، 2012.

10.لعميري ياسين بوشنافة جمال المحميات الطبيعية في التجربة الجزائرية وبعض التجارب العربية، مجلة الدراسات القانونية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة المدية، مج الخامس، العدد الأول، 2019.

11.وشن، حنان.، الحماية القانونية للتنوع الحيوي في ظل التشريعات البيئية وأولوية التنمية المستدامة، .مجلة القانون العام الجزائري والمقارن،2023.

فهرس المحتويات

شكر

إهداء

مقدمة.....أ-د

الفصل الأول : القانون الدولي للمحميات الطبيعية

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمحميات الطبيعية 07
المطلب الأول: تعريف المحميات الطبيعية.....07
الفرع الأول: المفهوم اللغوي للمحميات.....07
الفرع الثاني: المفهوم الاصطلاحي للمحميات الطبيعية.....08
الفرع الثالث: المفهوم القانوني للمحميات الطبيعية.....10
المطلب الثاني: أهداف وأهمية المحميات في الحفاظ على التنوع البيولوجي.....11
الفرع الأول: الأهداف الرئيسية للمحميات الطبيعي.....11
الفرع الثاني: أهمية المحميات في الحفاظ على التنوع البيولوجي.....12
المطلب الثالث: أنواع المحميات الطبيعية.....13
الفرع الأول: المحميات الطبيعية المطلقة.....13
الفرع الثاني: المتنزهات الوطنية.....14
الفرع الثالث: المحميات الطبيعية ذات الاستخدام المستدام.....14
الفرع الرابع: المحميات البحرية.....15
الفرع الخامس: محميات المناظر الطبيعية المحمية.....16
الفرع السادس: مواقع التراث الطبيعي العالمي.....17
المبحث الثاني: الإطار القانوني الدولي للمحميات الطبيعية 18
المطلب الأول: الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية المحميات.....18
الفرع الأول: اتفاقية رامسار للأراضي الرطبة (1971).....18
الفرع الثاني: اتفاقية التنوع البيولوجي (1992) (CBD).....20

الفرع الثالث: اتفاقية التراث العالمي (اليونسكو) (1972).....21
المطلب الثاني: دور المنظمات الدولية في تصنيف المحميات وإدارتها.....22
الفرع الاول: الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة (IUCN).....23
الفرع الثاني: برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP).....24
الفرع الثالث: منظمة اليونسكو وبرنامج الإنسان والمحيط الحيوي (MAB).....26
المطلب الثالث: آليات تصنيف المحميات وفق المعايير الدولية.....27
الفرع الاول: نظام IUCN لتصنيف المناطق المحمية.....28
الفرع الثاني: المعايير البيئية والوظيفية للتصنيف.....29
الفرع الثالث: الإطار التشريعي والإداري:.....31

الفصل الثاني: الإطار القانوني الداخلي للمحميات الطبيعية.

المبحث الأول: الإطار القانوني لحماية المحميات الطبيعية في الجزائر 35
المطلب الأول: القوانين والتشريعات الوطنية المتعلقة بحماية المحميات.....35
الفرع الاول: القانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة. 36
الفرع الثاني: القانون رقم 23-21 المتعلق بالغابات والثروات الغابية.....36
الفرع الثالث: المراسيم التنفيذية والنصوص المكملة.....37
المطلب الثاني: دور المؤسسات الوطنية في تصنيف وإدارة المحميات.....38
الفرع الأول: وزارة البيئة والطاقات المتجددة.....39
الفرع الثاني: المديرية العامة للغابات.....39
الفرع الثالث: مؤسسات وهيئات داعمة أخرى.....40
المطلب الثالث: تصنيف المحميات الطبيعية في الجزائر وفق التشريعات الوطنية.....41
الفرع الاول: الأساس التشريعي والإطار القانوني للتصنيف.....41
الفرع الثاني: أنواع المحميات الطبيعية في الجزائر.....42
الفرع الثالث: معايير التصنيف.....44
الفرع الرابع: تحديات تصنيف المحميات الطبيعية.....45
المبحث الثاني: الإشكالات والتحديات في تصنيف المحميات الطبيعية في الجزائر 47

المطلب الأول: التحديات القانونية والإدارية.....47
الفرع الاول: التحديات القانونية.....48
الفرع الثاني: التحديات الإدارية.....49
الفرع الثالث: الحلول المقترحة للتحديات القانونية والإدارية.....51
المطلب الثاني: الإشكالات البيئية والاقتصادية.....52
الفرع الأول: الإشكالات البيئية.....52
الفرع الثني: الإشكالات الاقتصادية.....54
الفرع الثالث: الحلول المقترحة للإشكالات البيئية والاقتصادية.....55
المطلب الثالث: مقترحات لتعزيز الحماية القانونية للمحميات الطبيعية في الجزائر.....56
الفرع الأول: تعزيز التشريعات والقوانين البيئية.....57
الفرع الثاني: تعزيز الرقابة والمراقبة القانونية:.....57
الفرع الثالث: تفعيل دور المجتمعات المحلية في الحماية.....58
الفرع الرابع: تعزيز التوعية والتثقيف البيئي.....59
الفرع الخامس: تحسين التنسيق بين القطاعين العام والخاص.....59
الفرع السادس: تعزيز الموارد البشرية والتدريب.....60
خاتمة.....62
قائمة المصادر والمراجع.....65
ملخص:

فهرس المحتويات

ملخص: